جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٢٦)

صندوق التنمية المحلية
ودوره فى تمويل المشروعات الاقتصادية
فى الريف المصرى
(٧٩/١٩٨٠-٢٠٠٣/٢٠٠٤)

إعداد

د. محمد مرعى حسين

مايو ٢٠٠٥

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box:11765

معهد التخطيط القومي

مركز دراسات الاستثمار

وتخطيط وادارة المشروعات

صندوق التنمية المحلية

ودورة في تمويل المشروعات الاقتصادية في الريف المصري

(٧٩/١٩٨٠ - ٢٠٠٣/٢٠٠٤)

اعداد

د. محمد مرعي حسين

يناير ٢٠٠٥

صندوق التنمية المحلية

ودورة في تمويل المشروعات الاقتصادية في الريف المصري

(٧٩/١٩٨٠ - ٢٠٠٣/٢٠٠٤)

مقدمة :-

مما لا شك فيه أن الريف كان وسيظل هو العمود الفقري للمجتمع المصري، فهو الأصل الذي تكونت منه حضارة مصر القديمة وبتماسكه وصلابته قامت الدولة المصرية منذ فجر التاريخ وحافظت على استمرار بقاءها وبسواعد أبناءه وحبات عرقهم شيدت مصر أمجادها القديمة. وعلى الرغم مما حاق بالريف واهله من تجاهل وإهمال واستنزاف واستغلال على مر العصور وتعاقب الأجيال إلا انه استمر حتى الآن هو المصدر الأساسي لثروة مصر الحقيقية وكنزها الثمين.

وقد أدى الإهمال المستمر للريف المصري على مدى العقود السابقة والاستنزاف المستمر للقطاع الزراعي لصالح قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وضآلة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي بالنسبة لحجم الناتج المتولد عنه، وضآلة الاستثمارات الموجهة للريف بالنسبة للحضر إلى زيادة الفجوة بين الريف والحضر وتخلف القطاع الريفي وانخفاض نصيب المواطن الريفي من الخدمات والاستثمارات وارتفاع نسبة البطالة في الريف وخاصة بين الشباب وانخفاض مستوىالمعيشة مما ساهم في ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر وتصدير مشاكل الريف الى الحضر[1].

كما أن هناك عديد من السمات التي يتسم بها القطاع الريفي والتي تحد من قدرة الريفيين على تمويل نشاطهم الإنتاجي والاستثماري في القطاع الزراعي مثل سيادة الملكية الفردية وانتشار الحيازات الزراعية القزمية مما يعتبر قيدا على التوسع في المدخرات الفردية للمزارعين نتيجة ضآلة دخولهم أو ضعف إمكانياتهم المادية. ونتيجة لذلك فان هناك عديد من المؤسسات التي تقدم برامج للتمويل الريفي بهدف دفع عملية التنمية بصفة عامة ورفع مستوى معيشة السكان الريفيين وسد الفجوة بين الريف والحضر بصفة خاصة، وتشجيع الإنتاج الزراعي وسد الفجوة بين الاستثمارات الزراعية والمدخرات الزراعية بوجه خاص. ويقصد بالتمويل الريفي التمويل الزراعي الشامل في الريف والذي يضم أنشطة اكثر من مجرد تقديم القروض الرسمية التي تعطى للمزارعين. فهو يتضمن القروض التي تعطى للريفيين سواء في نطاق الزراعة أو الصناعات الزراعية أو المرأة الريفية أو تنمية المجتمع.....الخ.

ويحتوي الاقتصاد الريفي على مجموعة من الأنشطة غير المزرعية بالإضافة إلى الأنشطة المزرعية الأساسية ومن ثم فان تنمية أي نشاط من تلك الأنشطة يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الريفية ورفع مستوى معيشة الريفيين وتكامل النهوض بمختلف جوانب الحياة الريفية (اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا) بطريقة متوازنة بالإضافة إلى النهوض المتوازن بنواحي الثقافة المادية وغير المادية في المجتمع.

---

[1] إبراهيم محرم "التنمية الريفية" سلسلة التثقيف التعاوني، العدد ١٢، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني ١٩٩٠ ص ٥.

وتشير التجارب التنموية الناجحة في العديد من قارات العالم إلى أن معظم الاقتصاديات العالمية التي حققت قفزات تنموية ناجحة في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين قد اعتمدت اعتمادا أساسيا على حزمة من المشروعات الصغيرة التي لعبت دورا فعالا ومؤثرا في اقتصاديات تلك الدول المتقدمة. حيث تعتبر المشروعات الصغيرة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة ، وزيادة حجم المبيعات، بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المشروعات المتوسطة والكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية ، ويظهر دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو (٨٠-٩٠%) من إجمالي المنشآت العاملة في معظم دول العالم، ولها مساهمات كبيرة في الصادرات[1].

وفي مصر بدات الحكومة مع مطلع التسعينات في تنفيذ برنامجها الطموح للإصلاح الاقتصادي وذلك بهدف إصلاح الاختلالات الهيكلية المالية والنقدية التي يعاني منها الاقتصاد المصري مع الحفاظ على قدر مناسب ومعقول للنمو الاقتصادي، والانتقال بصورة تدريجية من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد لامركزي معتمد على قوة السوق حيث اصبح دور الدولة يتركز في إدارة الاقتصاد القومي من خلال التخطيط التأشيري – أي التخطيط بالسياسات ومن خلال آليات السوق- والقيام بصورة مباشرة بتنفيذ الاستثمارات العامة الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي لا يقدم القطاع الخاص على القيام بها، ويظهر هذا الاتجاه الحكومي نحو دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة واضحا عند استعراض الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) وخطة العام الأول منها، فإحدى استراتيجيات تلك الخطة هي زيادة العناية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع توفير المتطلبات التي ترفع من إنتاجيتها وزيادة حيويتها[2].

وعلى الرغم من مرور نحو خمس وعشرون عاما على بدء صندوق التنمية المحلية في مزاولة نشاطه في تمويل المشروعات الصغيرة بالريف المصري الا انه لم تسلط الاضواء على انشطتة ومشروعاته كما سلطت على غيرها من آليات التمويل المستحدثة، كما لم ينل الصندوق حظه من الاهتمام الكافي ولم تلقى تجربة الصندوق في تمويل المشروعات الصغيرة الجديرة بالدراسة ما تستحقة من بحوث ودراسات كنموذج يمكن الاعتماد عليه وتطويره في سبيل الوصول الى صندوق تمويل تنموي موجه للمواطن الريفي . ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة الحالية التي تحاول الاجابة على مجموعة من التساؤلات المتعلقة بما حققه الصندوق خلال الخمس وعشرون عاما المنقضية ومدى تاثير السياسات المتبعة خلال تلك الفترة على مشروعات الصندوق واهم الدروس المستفادة من تلك التجربة والتي يمكن الاعتماد عليها عند وضع استراتيجية لتطوير صندوق التنمية المحلية بصفة خاصة والنهوض بالمشروعات الصغيرة بالريف بصفة عامة خلال السنوات القادمة.

وفي ضوء ذلك فان الدراسة تستهدف التعرف على نشأة صندوق التنمية المحلية واسلوب عمله والاجراءات التي يتبعها في الاقراض ونوعية المشروعات التي قام بتمويلها ومدى التوازن فيما بينها، وتوزيع

---

[1] سمير عريقات واخرون "المشروعات الصغيرة فى اطار التنمية الشاملة" معهد التخطيط القومي مذكرة خارجية رقم ١٦٢٢ يوليو ٢٠٠٤ ص١.

[2] وزارة التخطيط "الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) وخطة عامها الأول" أبريل ٢٠٠٢ ص ٤٢.

تلك المشروعات فيما بين المحافظات ومدى العدالة في توزيع استثمارات الصندوق فيما بينها. كما تستهدف الدراسة ايضا التعرف على المشاكل والعقبات التي واجهت صندوق التنمية المحلية وحدت من تحقيقه الاهداف المنوطة به بصورة كاملة وسبل مواجهتها وعلاجها لدعم دوره في التنمية الاقتصادية للقرى المصرية من خلال وضع مقترح لاستر اتيجية تطوير الصندوق خلال المرحلة القادمة.

وتنبع اهمية الدراسة في محاولتها تتبع وتحليل احد اهم الصناديق التمويلية التنموية التي تم انشاءها خلال الخمسون عاما الماضية ومحاولتها التعرف على كلا من الجوانب الايجابية والسلبية التي واكبت عمله وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تواجه المجتمع المصري بصفة عامة والمجتمع الريفي بصفة خاصة والاهتمام الكبير التي توليه الدولة لنشر المشروعات الصغيرة وزيادة الاعتماد عليها.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي الاستنباطي في وصف وتحليل اهم الدراسات والتقارير والبيانات التي تم الحصول عليها عن نشاط الصندوق السنوي خلال الخمس وعشرون عاما الماضية. كما اعتمدت الدراسة على الملاحظة العلمية للباحث من خلال خبرته كعضو في لجنة القروض بالصندوق لمدة خمس اعوام وبعض المقابلات شبه المقننة مع بعض العاملين بالصندوق واخصائي القروض بالوحدات المحلية وكذلك بعض المتعاملين مع الصندوق.

وبالنسبة للمجال الزمني للدراسة والذي يمتد الى نحو خمس وعشرون عاما فقد كان من الصعب وغير المجدي دراسة تلك الفترة كسنوات مستقلة ومن ثم فقد عمد الى تقسيمها الى مرحلتين رئيسيتين الاولى تعني بالفترة من ١٩٨٠/٧٩ وحتى ١٩٩٤/٩٣ وهي المرحلة التي واكبت انشاء الصندوق من خلال اتفاقية التنمية المحلية الاولى والثانية، اما المرحلة الثانية فتعني بالفترة من ١٩٩٥/٩٤ وحتى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وهي المرحلة التي واكبت تطبيق البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق " . كما تم تقسيم كل مرحلة الى عدد من الفترات الزمنية حسب السياسات المتبعة خلالها حيث قسمت المرحلة الاولى الى فترتين الاولى من ١٩٨٠/٧٩وحتى ٨٩-١٩٩٠ وهو العام الذي صدر خلاله قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٠ ببيع الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة ومن بينها مشروعات لصندوق التنمية المحلية بالوحدات القروية، والفترة الثانية من ١٩٩١/٩٠ وحتى ١٩٩٤/٩٣ والتي شهدت التوسع في عملية اقراض الافراد، اما المرحلة الثانية فقد قسمت لثلاث فترات زمنية الاولى التي واكبت انطلاق وتوهج برنامج شروق من ١٩٩٥/٩٤-١٩٩٨/٩٧، والثانية من ١٩٩٩/٩٨ وحتى ٢٠٠١/٢٠٠٠ والتي شهدت التغير في سياسة الصندوق والتوسع في المشروعات اقل من خمسة الاف جنية، والفترة الثالثة من ٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠٠٤/٢٠٠٣ والتي تزايد خلالها الاتجاه لتمويل المشروعات متناهية الصغر (اقل من ثلاث الاف جنيه).

ومن ثم تحتوي الدراسة الحالية على ثلاث فصول يتناول الاول منها نشأة صندوق التنمية المحلية وسياسته الائتمانية وتنظيمه واسلوب ادارته، كما يتناول الفصل الثاني الانشطة والمشروعات التي قام المشروع بتمويلها خلال فترة الدراسة، ومدى تاثير التغير في السياسات المتبعة على انشطة الصندوق، وينتهى هذا الفصل بعرض المشاكل التي واجهت الصندوق والتي حدت من الاستفادة الكاملة من مشروعاته وعدم تحقيقه اهدافة كاملة وفي النهاية يتناول الفصل الثالث السبل المختلفة التي يمكن اتباعها لعلاج تلك المشاكل والاستفادة من تجربة الصندوق وذلك من خلال عرض مقترح لاستراتيجية تطوير العمل بالصندوق لكي يتعاظم دوره ويسهم في التنمية الاقتصادية في كافة بقاع الريف المصري.

الفصل الاول

الاطار العام لعمل صندوق التنمية المحلية

أنشئ جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٩١٨ لسنة ١٩٧٣ كجهاز تنفيذي يتبع وزير الدولة لأمانة الحكم والمنظمات الشعبية (وهي التسمية التي كان معمولا بها لوزارة التنمية المحلية حينئذ) ويتولى تنفيذ السياسة العامة والبرامج المختلفة التي يتم اقرارها فيما يتعلق ببناء وتنمية القرية المصرية بالتنسيق مع الوزارات والمحليات والجهات المعنية ، ويتضمن قرار انشاء الجهاز قيامه بإعداد الخطة التنفيذية للعمل ومتابعة خطواتها العملية وتقويمها، وعلى أن تتولى كل جهة حكومية في مجال اختصاصها تنفيذ تلك الخطة.ويتبع صندوق التنمية المحلية ذلك الجهاز ويعمل من خلاله حيث يتضمن الفصل الحالي عرضا لنشاة الصندوق وتنظيمة وادارته، كذلك آليات الاقراض المختلفة التي يتبعها الصندوق[1].

نشاته:-

أنشئ صندوق التنمية المحلية كشخصية اعتبارية مستقلة في إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهوري رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨. وقد بدأ في مزاولة نشاطه بصورة عملية اعتبارا من نوفمبر ١٩٧٩ وذلك بهدف القيام بتمويل المشروعات ذات العائد الاقتصادي في القرية المصرية. وهو صندوق تنموي يهدف بالدرجة الأولى إلى تدعيم التنمية الاقتصادية في قطاع المحليات والريف على وجه التحديد بتمويل المشروعات ذات العائد الاقتصادي بالقرية المصرية لتنميتها اقتصاديا واجتماعيا وتوفير احتياجاتها من السلع والخدمات والعمل على تنمية مدخرات المواطنين باستثمارها في مشروعات إنتاجية تعمل على رفع المستوى المعيشي لابنائها ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي وخلق فرص العمل المنتجة أمام المتعطلين منهم.

ويختلف صندوق التنمية المحلية في استراتيجيته وسياسته عن تلك الأجهزة الائتمانية المتعددة والعاملة في مجال الإقراض وذلك من حيث عدم أداءه للدور المنوط بالجهاز المصرفي والخاص بخلق الائتمان نظراً لأنه ليس بنكاً تجارياً أو مصرفياً، ومن ثم فان نجاح الصندوق لا يقاس بمقدار ربحه خلال فترة معينة من خلال تعاملاته في هذا المجال كما هو متعارف عليه بالنسبة للمصارف والبنوك التجارية ولكن يقاس نجاحه بمدى تحقيق الأهداف التي تسعى أليها عمليات وبرامج التنمية الريفية. وبمدى ما تحققه من شمول وتكامل وتواصل ومدى ما تحققه من آثار تنموية على محاور التنمية الأخرى.

---

[1] تم الاعتماد في استعراض هذا الاطار بصفة اساسية على المصادر التالية:

- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية " دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية" أغسطس ٢٠٠١.
- ابراهيم محرم "تجربة صندوق التنمية المحلية في التنمية الشاملة والتصنيع التكاملي للقرية المصرية" جهاز بناء وتنمية القرية المصرية -فبراير ٢٠٠١.

موارده :-

ويعتمد صندوق التنمية المحلية في تمويل مشروعاته على ما أتيح له من موارد سواء من مصادر دولية او محلية ومنها ١٥,٨ مليون جنيه منحة لا ترد من وكالة التنمية الدولية الامريكية في اطار منحة تنمية اللامركزية وتم تمويلها على فترات متتالية خلال الفترة من اكتوبر ١٩٧٩ وحتى ديسمبر ١٩٨٧. كما حصل الصندوق على مبلغ ٧,٣٤ مليون جنيه دعم من منحة فائض الغذاء الامريكي على دفعات متتالية في الفترة من عام ١٩٩٢/٩١ وحتى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وذلك من خلال وزارة التعاون الدولي. و خلال العام المالي ١٩٩٣/٩٢ تم دعم الصندوق بمبلغ ٤ مليون جنيه من وزارة الادارة المحلية بالاضافة الى مبلغ ٢٥,٨٤ مليون جنيه فائض تراكمي من ايرادات التشغيل والتي حصل عليها الصندوق نتيجة عمليات اقراض المشروعات ومن ثم فقد بلغ اجمالي راس مال الصندوق نحو ٥٦,٩٣٨ مليون جنية وذلك في ٢٠٠٤/٧/١[١].

ويمتد نشاط صندوق التنمية المحلية جغرافياً إلى جميع المحافظات وقد أدى اعتماد الصندوق على الوحدات المحلية كوكلاء إلى إذكاء دورها التنموي وخفض تكلفة عملياته إلى حد كبير ووصوله لعملائه في اقرب المواقع لهم وهي الوحدة المحلية التي تعتبر اصغر وحدة تنظيمية في التنظيم الاداري للمحليات، كما ادى الاعتماد على الكيان الاداري القائم بالوحدات الى تنمية قدراتهم ومهاراتهم الفنية والادارية بالاضافة الى ان قربهم من العملاء وتعاملهم المباشر معهم يقلل من مخاطر الا قراض ويرفع من نسب السداد.

تنظيمه وإدارته:-

يتشكل مجلس إدارة الصندوق برئاسة رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية وعضوية ٢ من سكرتيري عموم المحافظات، وعدد ٢ من مديري إدارات التنمية ، وعدد ٢ من رؤساء الوحدات المحلية (ممثلين عن المحافظات)، كذلك ممثل عن كل من جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي، رئيس قطاع التنمية الريفية بوزارة التخطيط، رئيس قطاع التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية بوزارة التعاون الدولي، وزارة المالية ويمثل عنها المراقب المالي بوزارة التنمية المحلية ومدير حسابات جهاز بناء وتنمية القرية المصرية. كما يضم مجلس ادارة الصندوق من جهاز بناء وتنمية القرية المصرية رئيس الإدارة المركزية للاتفاقيات الدولية والتدريب، ورئيس الإدارة المركزية للتخطيط والمتابعة، ورئيس الإدارة المركزية للتمويل والبحوث، والمدير التنفيذي لصندوق التنمية المحلية (أمينا للمجلس).

ويختص المجلس بوضع استراتيجية عمل الصندوق ورسم السياسات التي تحكم عمليات الإقراض بالصندوق، وإقرار المشروعات التي تم دراستها فنيا بقبولها لجنه القروض، مع مناقشه التقارير الدورية ، والموازنة التقديرية ، والحساب الختامي لنشاط الصندوق.

وتعتبر لجنه القروض بمثابة اللجنة الاستشارية الفنية التي ترفع توصياتها إلى مجلس إدارة الصندوق ، وتشكل اللجنة برئاسة اقدم وكيل وزارة بالجهاز، وتضم في عضويتها ممثلين عن الإدارات الفنية بجهاز بناء وتنميه القرية ، وجهاز الصناعات الحرفية واساتذه الجامعة من ذوى الخبرة في التمويل وتقييم مشروعات التنمية المحلية، والمدير التنفيذي لصندوق التنمية المحلية (أمينا للجنة).

---

[١] عماد محمد عبد القادر ابراهيم "الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبعض المشروعات التي يمولها صندوق التنمية المحلية بمحافظة الغربية" رسالة ماجستير، كلية الزراعة جامعة الازهر ٢٠٠٤.

وتتولى لجنه القروض فحص ومراجعه المشروعات المقترح تمويلها والمقدمة من الوحدات المحلية (من خلال إدارات التنمية على المستويات الإدارية المختلفة)، وتحديد مدى اتساقها مع السياسة العامة للصندوق، ومراجعه دراسات الجدوى المالية والاقتصادية للمشروعات والمعدة من قبل أخصائي دراسات الجدوى والمتابعة بالصندوق، مع إصدار التوصيات بشأن الموافقة على تمويل هذه المشروعات ورفعها إلى مجلس إدارة الصندوق لاتخاذ القرار النهائي بشأنها وفحص ودراسة الموضوعات المحالة للجنة من رئيس مجلس إدارة الصندوق .

وتعد إدارة الصندوق الجهة المسئولة عن إعداد وتنفيذ ومتابعة عمليات الصندوق فنيا وماليا وإداريا، ويتولى رئاستها المدير التنفيذي للصندوق ، ويقوم بتيسير عمل الإدارة مجموعات عمل يحدد اختصاصات عمل كل منها لائحة تنظيم العمل الداخلي للصندوق .

السياسات الائتمانية للصندوق:-

بدأ الصندوق في مزاولة نشاطه بصورة فعلية اعتبارا من نوفمبر ١٩٧٩وذلك بمنح قروض للمجالس المحلية القروية لتنفيذ مشروعات إنتاجية ذات عائد مالي ، ويتم تمويل القروض بغرض قيام المجلس القروي بإستثمار قيمة القرض لإقامة مشروع إنتاجي ذو عائد خاص بالمجلس القروى ، ومع ذلك يجوز للمجلس القروى القيام ببعض مشروعات مشتركة مع الأفراد، وفي هذه الحالة تكون المجالس القروية هى المقترضة والمسئولة الوحيدة عن الوفاء بقيمة القرض إلى صندوق التنمية المحلية ، أما بالنسبة لقيمة القرض فإنها لا تزيد عن ١٥ ألف جنيه غير شاملة العائد ، ما لم يصرح مجلس إدارة الصندوق ببعض الإستثناءات في حالات خاصة ، وبشكل عام لا تزيد مدة القرض عن سبع سنوات، وبفترة سماح أقصاها سنتين، يتم خلالهما دفع قيمة الفائدة فقط على القرض بواقع ٤% سنويا، على أن يتم سداد أقساط القرض وفوائده بعد فترة السماح بواقع ٦% سنويا .

ومن ثم فأن الهدف الأساسي من سياسة الصندوق عند انشائه هو زيادة الإيرادات الذاتية للمجالس القروية، والمساعدة في تنمية الموارد المالية والمقدرة التنموية لأجهزة الإدارة المحلية، وذلك عن طريق دعم وتعزيز حساب الخدمات والتنمية المحلية، وهو الحساب الخاص الذى نص عليه القانون رقم ٥٢لسنة ١٩٧٥، والذى يسمح لمجالس القرى باستخدام الأموال التى حصلت وجمعت من القرى في الأغراض التي تقررها بإرادتها المستقلة، ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢السنة ١٩٩٠، ببيع الوحدات الاقتصادية المملوكة للوحدات المحلية وكان من بينها مشروعات صندوق التنمية المحلية، وقد أتاح هذا القرار الفرصة أمام الصندوق للتوسع في إقراض الأفراد مع وجود الوحدة المحلية كضامن بقيمة القرض والسداد .

على الرغم من ان الصندوق قد انشئ في البداية اساسا لتمويل مشروعات المحليات والتي صدر قرار من رئيس الوزراء بايقافها في مطلع التسعينات الا انه وفقاً للأهداف والمفاهيم والمناهج الواردة في البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" فانه اعتباراً من أكتوبر ١٩٩٤ يهدف الصندوق -كآلية ائتمان مناسبة للتمويل- إلى توفير القروض المطلوبة لتمويل المشروعات الاقتصادية ذات العائد المالي التي تنفذ على المستوى المحلي بعد الدراسة الإيجابية لجدواها بهدف التنمية الاقتصادية للقرية المصرية.

ونظراً للدور التنموي الذي يلعبه صندوق التنمية المحلية فانه عند دراسة جدوى المشروعات المقدمة ورغم أهمية التحقق من عنصر الربحية المتوقعة للمشروع وقدرته التمويلية على سداد التزاماته واستمراره فان هناك عديد من العوامل والاعتبارات وثيقة الصلة باستراتيجية عمل الصندوق وأهدافه التنموية والتي تعد معايير للتفضيل بين المشروعات وفي مقدمتها إمكانية استيعاب المشروع لاكبر عدد من قوة العمل الريفية غير المشتغلة خاصة من شباب الخريجين والمرأة غير العاملة مع انخفاض التكلفة الاستثمارية لفرصة العمل الواحدة، مع ضرورة الاستفادة من الخامات المحلية والبيئية المتاحة وزيادة قيمتها المضافة والوفاء باحتياجات الأسواق المحلية والمنتجات والخدمات بأسعار ملائمة ، وإمكانية التكامل أفقيا ورأسيا مع المشروعات المحلية الأخرى أو القيام بدور المشروعات المغذية للأنشطة الأخرى، على ان يتم الاستفادة من توافر المرافق والبنية الأساسية بصورة ملائمة والمحافظة على البيئة والصحة العامة.

ويقرض صندوق التنمية المحلية مختلف مشروعات التنمية الريفية وعلى الأخص المشروعات الإنتاجية والمشروعات التسويقية والمشروعات الخدمية ذات العائد المالي والتي تشمل مختلف انواع المشروعات التنموية والتي يلاحظ اختلاف الاهتمام بها وتشجيع البعض منها وحظر البعض الاخر وفقا للسياسات المتبعة في الفترات المختلفة، فعلى الرغم من الاقبال الشديد على مشروعات الانتاج الحيواني وخاصة مشروعات تسمين الماشية خلال المرحلة الاولى من عمر الصندوق الا ان المرحلة الثانية قد شهدت حظر تمويل تلك النوعية من المشروعات والاتجاه الى مشروعات تربية الاغنام والجمال فقط.

اما فيما يتعلق بالمقترضون فان صندوق التنمية المحلية يمنح قروضه من خلال الوحدات المحلية إلى كل من الأفراد الطبيعيين من الشباب وغيرهم، وكذلك شركات الأفراد الذين يعملون أو يستفيدون مباشرة من المشروع الذي يتم تمويله، والجمعيات التعاونية الإنتاجية المسجلة والمشهرة قانونيا والتي تقع تحت الإشراف المباشر لجهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي. ويقوم الصندوق على نفقته بإعداد دراسة جدوى المشروع (قبل عرضه على لجنة القروض بالصندوق التي تجتمع أسبوعيا) ويوافق على قبول إقراضه وفق عديد من الاعتبارات منها أن تغطي عوائد المشروع أقساط سداد القرض بعد سداد كافة تكاليف التشغيل، وأن يتيح فرص عمل اكثر خاصة للشباب والمرأة، مع اعطاء اولوية للأقل في التكلفة الاستثمارية لفرصة العمل الواحدة، والتي تتيح فرصا للتكامل مع مشروعات تنموية أخرى على النطاق المحلي، والأقصر في فترة استرداد القرض، والأكثر محافظة على البيئة.

ولا تتجاوز قيمة القرض ٨٠% من قيمة الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ المشروع ويقوم طالب القرض بتدبير النسبة الباقية ذاتياً ولا يشمل القرض شراء أراضى أو إقامة مباني إنما يقتصر على قيمة المعدات والتجهيزات وتكاليف تشغيل دورة إنتاج كاملة. وتقدر تكلفة الإقراض التي يحصل عليها صندوق التنمية المحلية وفقا للأسعار السائدة في سوق النقد والتي يعلنها البنك المركزي في بداية الشهر الذي يتم فيه إبرام عقد القرض بعد تخفيضها بنسبة ٢٠% (أي اقل بنسبة ٢٠% من سعر الفائدة السائد في السوق). وبالإضافة لتلك النسبة فان صندوق التنمية المحلية يمنح خصماً إضافيا حسب نوع المشروع- طبيعة المقترض- المنطقة الجغرافية التي ينفذ بها المشروع حيث تحصل المشروعات السلعية على ٢% خصم والخدمية ١% في حين تمنح مشروعات الشباب خصما قدره ٢% والجمعيات الانتاجية ١%، بينما تحصل المحافظات الصحراوية على ٢% ومحافظات جنوب الصعيد على ١% خصم. ومن ثم فان تكلفة الاقتراض من صندوق التنمية المحلية تنخفض بنسبة تتراوح بين ٢٠-٢٦% عن سعر الفائدة السائد في السوق. كما أنها تحسب

بأسلوب بسيط غير مركب. كما يمنح المقترض فترة سماح قبل البدء في سداد الأقساط بما يعادل مدة دورة إنتاج أو تشغيل كاملة للمشروع- وتختلف تلك الفترة طبقاً لنوعية المشروع، ويسدد القرض على أقساط تتناسب مواعيدها مع مواعيد حصول المشروع على دخوله أو عوائده.

وتعتبر موافقة لجنة شروق بالوحدة المحلية شرطاً أساسيا للنظر في الموافقة على طلب القرض ويحرر عقد القرض بين المقترض والوحدة المحلية، كما تحرر سندات اذنية بقيمة أقساط القرض ومشتملاته (ويحل محلها شيكات بنكية بدون تاريخ إذا توافر لدى المقترض)، وعلاوة على ذلك يجب استيفاء الضمانات الإضافية المكملة التالية بحسب الأحوال المبينة:

١- المشروعات التي تصلح بذاتها كضمان للقروض: يستوفى عقد إعارة الاستعمال بين المقترض والوحدة المحلية مع قيام الوحدة المحلية بإخطار الجهات الرسمية ذات الصلة بإصدار التراخيص الخاصة بالمعدات والآلات والمركبات.

٢- المشروعات التي لا تصلح في حد ذاتها كضمان للقروض:

أ- القروض اقل من ألف جنيه يكتفي بالسند الاذني أو الشيك البنكي.

ب- في حالة القروض التي تتجاوز قيمتها ألف جنيه وحتى ثلاثة آلاف جنيه يتم استيفاء كفالة شخصية تضامنية.

ج- القروض التي تتراوح قيمتها بين ٣-٥ آلاف جنيه يضاف تقديم ما يثبت المقدرة المالية للكفيل المتضامن.

د- القروض التي تزيد قيمتها عن ٥ آلاف جنيه يضاف تقديم ضمان واحد إضافي سواء كان رهن رسمي لأرض أو عقار أو مبان، كذلك رهن المحل التجاري إذا كان المشروع يتكون من أصول مادية أو معنوية، او الرهن التجاري للبضائع.

وتتضمن الإجراءات المختلفة للحصول على قروض الصندوق ثلاث مراحل رئيسية طلب الحصول على قرض المشروع واستيفاء مستنداته وتتم على المستوى المحلي، وفحص الطلب والموافقة على الاقراض وتتم من خلال ادارة الصندوق، واخيرا متابعة التنفيذ والسداد والتشغيل مكتبيا وميدانيا وتتم بالتعاون بين ادارة الصندوق والمسئولين بالوحدة المحلية. ويمكن عرض تلك الإجراءات تفصيليا في الشكل[1] رقم (١).

---

[1] ابراهيم محرم "تجربة صندوق التنمية المحلية في التنمية الشاملة والتصنيع التكاملي للقرية المصرية" جهاز بناء وتنمية القرية المصرية -فبراير ٢٠٠١ ص ١٣.

شكل رقم (١)

إجراءات الحصول على قروض صندوق التنمية المحلية

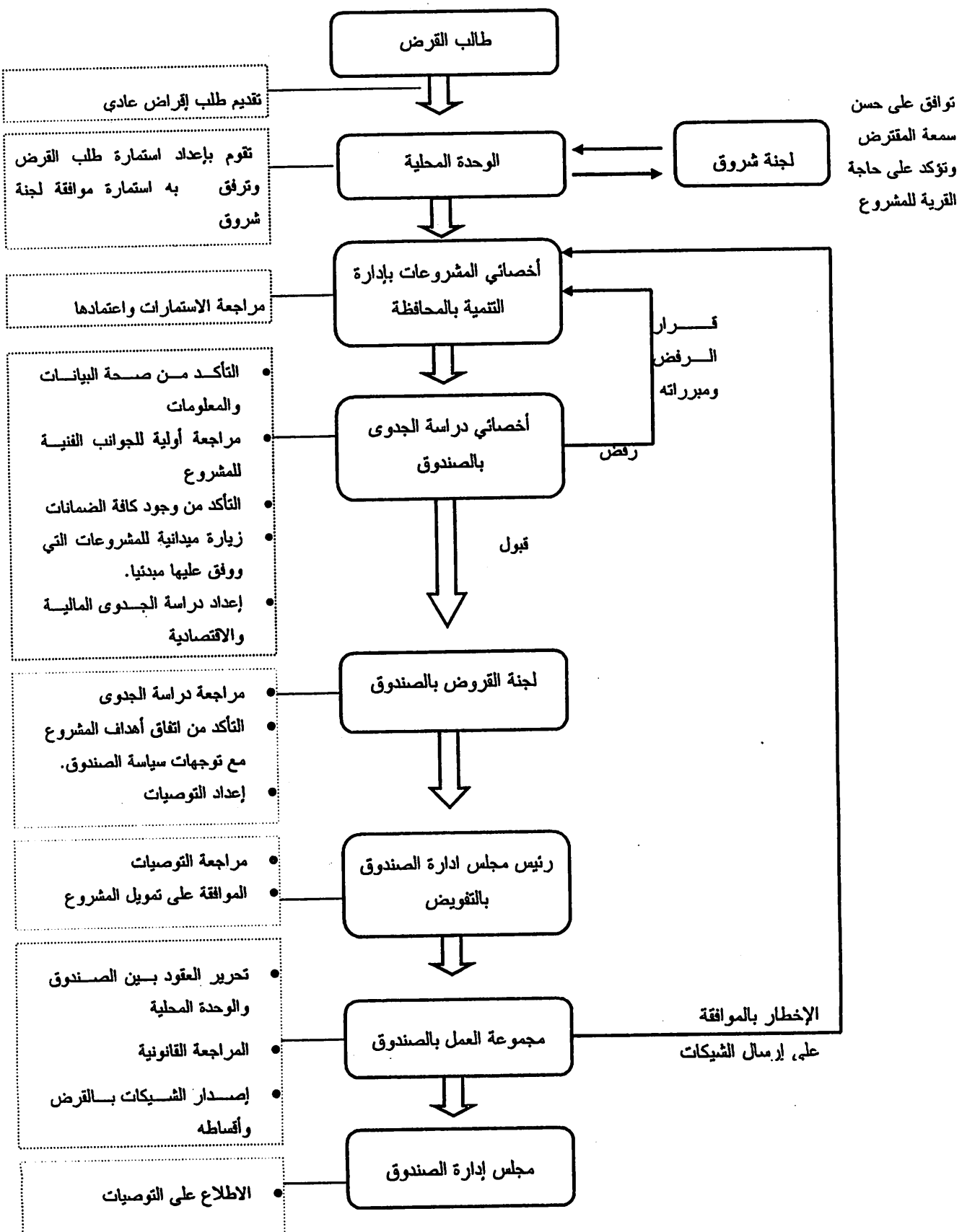

الفصل الثاني

نشاط صندوق التنمية المحلية

خلال الفترة (٧٩/١٩٨٠ - ٢٠٠٣/٢٠٠٤)

المتتبع لأنشطة صندوق التنمية المحلية منذ صدور قرار إنشائه كشخصية اعتبارية مستقلة في إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية يلاحظ أن هناك تطورا كبيرا في نشاط ودور الصندوق ليس كآلية ائتمان مناسبة فحسب ولكن كصندوق تنموي لا يتوقف هدفه عند تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية فقط لكنه يمتد أيضا ليشمل الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية للتنمية . ويتناول هذا الفصل استعراضا لمدى التطور الذي حدث في أنشطة صندوق التنمية المحلية سواء من حيث أعداد المشروعات المنفذة، ونوعية تلك المشروعات وقيمة القروض المقدمة، ومدة الاقتراض، وعدد فرص العمل التي وفرتها تلك المشروعات، وفئات الاقتراض، بالإضافة إلى نوعية المقترضين ومدى استفادة مختلف المحافظات من قروض الصندوق.

عدد المشروعات المنفذة :-

بلغ عدد المشروعات التي نفذها صندوق التنمية المحلية خلال الفترة ٧٩/١٩٨٠-٢٠٠٣/٢٠٠٤ نحو ٤٣١٣٣ مشروعاً تم تنفيذ ٩٦,٦% منها خلال المرحلة الثانية من عمر الصندوق والتي واكبت تطبيق البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق"، والتي شهدت توسعا كبيرا في عداد المشروعات التي يتم تمويلها وخاصة تلك التي تخدم صغار المقترضين والتي تزيد من اتساع رقعة المستفيدين من خدمات الصندوق وخاصة خلال الفترة الأخيرة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٣/٢٠٠٤) والتي بلغ عدد المشروعات التي نفذت خلالها نحو ٢١٥٠٨ مشروعاً بنسبة ٤٩,٩% من إجمالي عدد المشروعات التي نفذها الصندوق خلال الاثنان وعشرون عاما السابقة لتلك الفترة وبمتوسط سنوي بلغ ٧١٦٩ مشروعا في العام.

وقد بلغ المتوسط السنوي لعدد المشروعات التي نفذها الصندوق نحو ١٧٢٥ مشروعا خلال الخمس وعشرون عاماً الماضية وان انخفض هذا المتوسط خلال المرحلة الأولى قبل تطبيق برنامج شروق إلى نحو ٩٦ مشروعاً في العام إلا انه ارتفع بعد ذلك ومع تطبيق برنامج شروق إلى نحو ٤١٦٩ مشروعا في العام خلال سنوات تطبيق البرنامج.

قيمة القروض التي قدمها الصندوق :-

بلغ إجمالي قيمة القروض التي قدمها صندوق التنمية المحلية خلال الفترة السابقة نحو ١٧٠,٨ مليون جنيه تقريباً، بمتوسط سنوي بلغ نحو ٦,٨ مليون جنيه. إلا انه يلاحظ الزيادة الكبيرة في قيمة القروض التي قدمها الصندوق خلال المرحلة الثانية التي واكبت تطبيق برنامج شروق والتي وصلت إلى نحو ١٢١,٦ مليون جنيه تقريبا بمتوسط سنوي بلغ نحو ١٢,٢ مليون جنيه. وقد شهدت السنوات الثلاث الاخيرة من عمر الصندوق (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٣/٢٠٠٤) نمواً كبيرة في قيمة القروض التي يقدمها حيث وصل المتوسط السنوي لها إلى نحو ١٤,٧ مليون جنيه (جدول رقم١).

جدول رقم (١)

القروض المقدمة للمشروعات التي نفذها صندوق التنمية المحلية خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩-٢٠٠٣/٢٠٠٤

المرحلة	الفترة	عدد المشروعات المنفذة			قيمة القروض المقدمه بالالف جنيه		
		عدد	%	المتوسط السنوي	قيمة	%	المتوسط السنوي
الأولى	١٩٩٠/٨٩-١٩٨٠/٧٩	١١٤٧	%٢,٧	١٠٤	٣١٥٧١,١	%١٨,٥	٢٨٧٠
	١٩٩٤/٩٣-١٩٩١/٩٠	٢٩٨	%٠,٧	٧٥	١٧٥٨١	%١٠,٣	٤٣٩٥
مجموع المرحلة الأولى (ما قبل شروق)		١٤٤٥	%٣,٤	٩٦	٤٩١٥٢,١	%٢٨,٨	٣٢٧٧
الثانية	١٩٩٨/٩٧-١٩٩٥/٩٤	٥٩٥٠	%١٣,٨	١٤٨٨	٣٩٢٧٨	%٢٣,٠	٩٨٢٠
	٢٠٠١/٢٠٠٠-١٩٩٩/٩٨	١٤٢٣٠	%٣٣,٠	٤٧٤٣	٣٨١٥٣,٨	%٢٢,٣	١٢٧١٨
	٢٠٠٤/٢٠٠٣-٢٠٠٢/٢٠٠١	٢١٥٠٨	%٤٩,٩	٧١٦٩	٤٤١٧٨,٤	%٢٥,٩	١٤٧٢٦
مجموع المرحلة الثانية		٤١٦٨٨	%٩٦,٦	٤١٦٩	١٢١٦١٠	%٧١,٢	١٢١٦١
المجموع الكلي		٤٣١٣٣	%١٠٠	١٧٢٥	١٧٠٧٦٢	%١٠٠,٠	٦٨٣٠

المصدر : جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية.

توزيع استثمارات مشروعات الصندوق:-

بلغ إجمالي قيمة استثمارات المشروعات التي مولها الصندوق خلال الفترة السابقة نحو ٢٥٦,٦ مليون جنيه منها نحو ٧٧ مليون جنيه عبارة عن مشاركة ذاتية من المستفيدين من تلك المشروعات بنسبة ٣٠,١% من جملة الاستثمارات. وقد وصلت قيمة المشاركة الذاتية إلى أعلى معدل لها خلال الفترة من ١٩٩١/٩٠ إلى ١٩٩٤/٩٣ والتي شهدت التحول في سياسة الصندوق نحو اقراض الافراد، حيث وصلت نسبة المشاركة خلال تلك الفترة إلى نحو ٤٦% من جملة الاستثمارات، بينما وصلت نسبة المشاركة الذاتية إلى اقل معدل لها خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ حيث انخفضت نسبة المشاركة الذاتية خلالها إلى نحو ٢٠,٦% وذلك لاتجاه سياسة الصندوق خلال تلك الفترة إلى تيسير شروط الاقتراض وتوسيع قاعدة المستفيدين والاتجاه إلى تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقل فيها نسبة المشاركة الذاتية للمستفيدين خاصة وان معظمهم من الارامل وفقيرات الريف(جدول رقم ٢).

جدول رقم (٢)

توزيع استثمارات مشروعات الصندوق وقيمة المشاركة الذاتية خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩-٢٠٠٣/٢٠٠٤

المرحلة	الفترة	الاستثمارات							
		قيمة القروض		مساهمة المحليات		المشاركة الذاتية		اجمالي الاستثمارات	
		قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	المتوسط السنوي
الأولى	١٩٩٠/٨٩-١٩٨٠/٧٩	٣١٥٧١	٥٩,٢	٨٤٤٢,٨	١٥,٨	١٣٢٧٥	٢٤,٩	٥٣٢٨٩	٤٨٤٤
	١٩٩٤/٩٣-١٩٩١/٩٠	١٧٥٨١	٥٣,٨	٣٠	٠,١	١٥٠٤٩	٤٦,١	٣٢٦٦٠	٨١٦٥
مجموع المرحلة الأولى (ما قبل شروق)		٤٩١٥٢	٥٧,٢	٨٤٧٢,٨	٩,٩	٢٨٣٢٣	٣٣	٨٥٩٤٨	٥٧٣٠
الثانية	١٩٩٨/٩٧-١٩٩٥/٩٤	٣٩٢٧٨	٥٩,٣	٠	٠	٢٦٩٢٤	٤٠,٧	٦٦٢٠٢	١٦٥٥١
	٢٠٠١/٢٠٠٠-١٩٩٩/٩٨	٣٨١٥٤	٧٨,٢	٠	٠	١٠٦٤٦	٢١,٨	٤٨٨٠٠	١٦٢٦٦
	٢٠٠٤/٢٠٠٣-٢٠٠٢/٢٠٠١	٤٤١٧٨	٧٩,٤	٠	٠	١١٤٢٩	٢٠,٦	٥٥٦٠٧	١٨٥٣٦
مجموع المرحلة الثانية		١٢١٦١٠	٧١,٣	٠	٠	٤٨٩٩٩	٢٨,٧	١٧٠٦٠٩	١٧٠٦١
المجموع الكلي		١٧٠٧٦٢	٦٦,٦	٨٤٧٢,٨	٣,٣	٧٧٣٢٢	٣٠,١	٢٥٦٥٥٧	١٠٢٦٢

المصدر : جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية.

ومن الملاحظ أن هناك اتجاهاً متزايداً في المتوسط السنوي لاستثمارات مشروعات الصندوق حيث ارتفع ذلك المتوسط من نحو ٥,٧ مليون جنيه خلال المرحلة الأولى إلى نحو ١٧,١ مليون جنيه خلال المرحلة الثانية والتي واكبت تطبيق البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق".

فرص العمل التي وفرها الصندوق:-

بلغ إجمالي عدد فرص العمل التي وفرتها مشروعات صندوق التنمية المحلية خلال الفترة من ١٩٨٠/٧٩ وحتى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ نحو ٧٢ الف فرصة عمل بمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٨٩٠ فرصة عمل في العام الواحد. ومن الملاحظ أن هناك ارتفاعاً كبيراً في المتوسط السنوي لعدد فرص العمل التي وفرتها مشروعات الصندوق خلال المرحلة الثانية وعقب تطبيق برنامج "شروق" حيث بلغ عددها ٤٩١٢ فرصة عمل سنوية قفزت خلال الفترة الأخيرة إلى ٦٣٦٣ فرصة عمل سنوية في المتوسط تقريبا (جدول رقم ٣).

أما بالنسبة لنوعية المقترضين فقد اتجهت سياسة الصندوق إلى تشجيع وتدعيم بعض الفئات في السنوات الأخيرة وهو ما انعكس بصفة خاصة في زيادة الاهتمام بمشروعات المرأة الريفية والشباب الريفي. وقد بلغ إجمالي فرص العمل التي وفرها الصندوق للمرأة الريفية نحو ١٧٧٣٨ فرصة عمل تمثل نحو ٢٤,٦% من إجمالي عدد فرص العمل التي وفرها الصندوق. إلا انه يلاحظ خلال الفترة الأخيرة (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٤/٢٠٠٣) أن إجمالي فرص العمل التي تم توفيرها للمرأة الريفية بلغت نحو ١١١٣١ فرصة عمل تمثل نحو ٥٨,٣% من إجمالي فرص العمل التي تم توفيرها خلال تلك الفترة، ونحو ٦٣% من إجمالي فرص العمل التي قدمها الصندوق للمرأة الريفية وهو ما يشير إلى الاهتمام المتزايد خلال السنوات الأخيرة بالمرأة الريفية والمشروعات الاقتصادية التي تقوم بها.

جدول رقم (٣)

توزيع فرص العمل التي وفرتها مشروعات الصندوق على فئات المقترضين خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩-٢٠٠٤/٢٠٠٣

المرحلة	الفترة	فرص عمل المرأة		فرص عمل الشباب		فرص عمل الأهالي		اجمالي فرص العمل			متوسط تكلفة فرصة العمل	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	المتوسط السنوي	من القروض	من الاستثمارات
الأولى	١٩٩٠/٨٩-١٩٨٠/٧٩	٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٩٣٠٩	١٠٠,٠	١٩٣٠٩	٢٦,٧	١٧٥٥	١,٦٣٥	٢,٧٦٠
	١٩٩٤/٩٣-١٩٩١/٩٠	١٧٦	٤,٦	١٤٥٤,٠	٣٨,١	٢١٨٧	٥٧,٣	٣٨١٧	٥,٣	٩٥٤	٤,٦٠٦	٨,٥٥٦
مجموع المرحلة الأولى (ما قبل شروق)		١٧٦	٠,٨	١٤٥٤,٠	٦,٣	٢١٤٩٦	٩٣,٠	٢٣١٢٦	٣٢,٠	١٥٤٢	٣,١٢١	٥,٦٥٨
الثانية	١٩٩٨/٩٧-١٩٩٥/٩٤	١١٤٢	٨,٤	١٦٢٤,٠	١٢,٠	١٠٨٠٦	٧٩,٦	١٣٥٧٢	١٨,٨	٣٣٩٣	٤,٦٠٦	٤,٨٧٨
	٢٠٠١/٢٠٠٠-١٩٩٩/٩٨	٥٢٨٩	٣٢,١	١٨٩٠,٠	١١,٥	٩٢٧٧	٥٦,٤	١٦٤٥٦	٢٢,٨	٥٤٨٥	٢,٣١٩	٢,٩٦٥
	٢٠٠٤/٢٠٠٣-٢٠٠٢/٢٠٠١	١١١٣١	٥٨,٣	٢٠٩٧,٠	١١,٠	٥٨٦٠	٣٠,٧	١٩٠٨٨	٢٦,٤	٦٣٦٣	٢,٣١٤	٢,٩١٣
مجموع المرحلة الثانية		١٧٥٦٢	٣٥,٨	٥٦١١,٠	١١,٤	٢٥٩٤٣	٥٢,٨	٤٩١١٦	٦٨,٠	٤٩١٢	٢,٤٧٦	٣,٤٧٤
المجموع الكلي		١٧٧٣٨	٢٤,٦	٧٠٦٥,٠	٩,٨	٤٧٤٣٩	٦٥,٧	٧٢٢٤٢	١٠٠,٠	٢٨٩٠	٢,٣٦٤	٣,٥٥١

المصدر : جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية.

وبالنسبة لمتوسط تكلفة فرصة العمل الواحدة من القروض في المشروعات التي يمولها الصندوق فقد بلغت نحو ٢٣٦٤ جنيه وهي تعتبر تكلفة منخفضة للغاية إذا ما قورنت بغيرها من

الآليات، الا أن تلك الحسابات عليها عديد من التحفظات حيث ادى اتجاه السياسات الاقراضية للصندوق إلى توسيع قاعدة المستفيدين وخفض قيمة القروض إلى عدم قدرة كثير منها على خلق فرص عمل حقيقية واقتصارها على ما يطلق علية مشروعات مولدة للدخل. وفي نفس الوقت بلغ متوسط تكلفة فرصة العمل الواحدة من جملة استثمارات المشروعات التي مولها الصندوق (قرض ، مشاركة) نحو ٣٥٥١ جنيه ومن الملاحظ أن ذلك المتوسط قد انخفض إلى نحو ٢٩١٣ جنيه فقط خلال ٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٣/٢٠٠٤.

فئات الإقراض لمشروعات الصندوق:-

المتتبع لنشاط الصندوق خلال الخمس وعشرين عاما الماضية يلاحظ تغييرا كبيرا في سياسة الصندوق فيما يتعلق بفئات الإقراض. حيث اتجهت سياسة الصندوق خلال السنوات الأخيرة (بدءا من تطبيق برنامج "شروق") إلى التركيز على فئات القروض الصغيرة حيث بلغت نسبة القروض الأقل من ثلاثة آلاف جنية خلال المرحلة الثانية التي واكبت تطبيق برنامج شروق نحو ٦٦,٥% من إجمالي عدد المشروعات التي تم إقراضها خلال تلك المرحلة، في حين بلغت تلك النسبة خلال المرحلة الأولى نحو ٠,٨% فقط من إجمالي عدد المشروعات التي تم إقراضها خلال تلك المرحلة (جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤)

اعداد المشروعات التي نفذها صندوق التنمية المحلية في مختلف فئات الاقراض خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩-٢٠٠٤/٢٠٠٣

المرحلة	الفترة	فئات الاقراض										الاجمالي	
		اقل من ١٠٠٠		١٠٠٠-٣٠٠٠		٣٠٠٠-٥٠٠٠		٥٠٠٠-١٠٠٠٠		١٠٠٠٠-٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠ فاكثر	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الأولى	١٩٨٠/٧٩-١٩٩٠/٨٩	٠	٠,٠%	١٠	٠,٩%	١٥	١,٣%	١٤٠	١٢,٢%	٨٤٣	٧٣,٥%	١٣٩	١٢,١%	١١٤٧	١٠٠%
	١٩٩١/٩٠-١٩٩٤/٩٣	٠	٠,٠%	١	٠,٣%	٦	٢,٠%	١٠	٣,٤%	١٥٣	٥١,٣%	١٢٨	٤٣,٠%	٢٩٨	١٠٠%
مجموع المرحلة الأولى (ما قبل شروق)			٠,٠%	١١	٠,٨%	٢١	١,٥%	١٥٠	١٠,٤%	٩٩٦	٦٨,٩%	٢٦٧	١٨,٥%	١٤٤٥	١٠٠%
الثانية	١٩٩٥/٩٤-١٩٩٨/٩٧	٤٥٢	٧,٦%	١٣٨٤	٢٣,٣%	١١٠٦	١٨,٦%	١٤٥١	٢٤,٤%	١٥١٧	٢٥,٥%	٤٠	٠,٧%	٥٩٥٠	١٠٠%
	١٩٩٩/٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٠	١٣٩٦	٩,٨%	٩٢٧٨	٦٥,٢%	٢١١٧	١٤,٩%	١٠١٠	٧,١%	٤١٥	٢,٩%	١٤	٠,١%	١٤٢٣٠	١٠٠%
	٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٨٣٣	٨,٥%	١٧٠٤٥	٧٩,٢%	٢٢٨٦	١٠,٦%	٢٣٨	١,١%	٩٨	٠,٥%	٨	٠,٠%	٢١٥٠٨	١٠٠%
مجموع المرحلة الثانية		٣٦٨١	٨,٨%	٢٧٧٠٧	٦٦,٥%	٥٥٠٩	١٣,٢%	٢٦٩٩	٦,٥%	٢٠٣٠	٤,٩%	٦٢	٠,١%	٤١٦٨٨	١٠٠%
المجموع الكلي		٣٦٨١	٨,٥%	٢٧٧١٨	٦٤,٣%	٥٥٣٠	١٢,٨%	٢٨٤٩	٦,٦%	٣٠٢٦	٧,٠%	٣٢٩	٠,٨%	٤٣١٣٣	١٠٠%

المصدر : جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية.

أما فيما يتعلق بقيمة القروض التي قدمها صندوق التنمية المحلية وتوزيعها على مختلف فئات الإقراض فقد بلغت نسبة القروض الكبيرة (٥٠ ألف جنيه فاكثر) نحو ٢٣% من إجمالي قيمة قروض الصندوق وان اتجهت تلك النسبة إلى الارتفاع في المرحلة الأولى خصوصا خلال الفترة (١٩٩١/٩٠-١٩٩٤/٩٣) حيث وصلت إلى نحو ٧٣,٣%. أما القروض الصغيرة الأقل من ثلاثة آلاف جنيه فقد بلغت نسبتها خلال المرحلة الثانية نحو ٣٧,٩% مقابل نسبة تقدر بنحو ٠,٠٥% فقط خلال المرحلة الأولى من إجمالي قيمة القروض المقدمة خلال كل منها (جدول رقم ٥).

ويلاحظ انه خلال السنوات الثلاث الأخيرة فقط من عمر الصندوق تم تمويل نحو ١٨٣٣ مشروعاً من المشروعات متناهية الصغر (الأقل من ألف جنيه) بتمويل إجمالي يقدر بنحو ١,٣٧٥

مليون جنيه حيث بلغ متوسط القرض المقدم من خلال تلك الفئة نحو ٧٥٠ جنيه فقط تم استخدامها في إقامة مشروعات اقتصادية صغيرة جدا ذات تكلفة بسيطة وعائد سريع. كما يلاحظ أيضا انه خلال نفس الفترة تم تمويل نحو ١٧٠٤٥مشروعا صغيرا يتراوح قيمة القرض المقدم لها بين ١٠٠٠-٣٠٠٠ جنيه بتمويل إجمالي يقدر بنحو ٢٢,٦ مليون جنيه وقد بلغ متوسط قيمة القرض المقدم من خلال تلك الفئة نحو ١٣٢٦ جنيه.

جدول رقم (٥)

قيمة القروض المقدمة الى المشروعات التي نفذها صندوق التنمية المحلية في مختلف فئات الاقراض خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩-٢٠٠٣/٢٠٠٤

المرحلة	الفترة	فئات الاقراض										الاجمالي	
		اقل من ١٠٠٠		١٠٠٠-٣٠٠٠		٣٠٠٠-٥٠٠٠		٥٠٠٠-١٠٠٠٠		١٠٠٠٠-٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠ فاكثر	
		قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة
الأولى	١٩٨٠/٧٩-١٩٩٠/٨٩	٠	٠,٠%	٢١	٠,١%	٦٧	٠,٢%	١٠٠٤	٣,٢%	١٣٦٧١	٤٣,٣%	١٦٨٠٨	٥٣,٢%	٣١٥٧١
	١٩٩١/٩٠-١٩٩٤/٩٣	٠	٠,٠%	٢	٠,٠%	٢٦	٠,١%	٦٨	٠,٤%	٤٦٠٥	٢٦,٢%	١٢٨٨١	٧٣,٣%	١٧٥٨١
مجموع المرحلة الأولى (ما قبل شروق)		٠	٠,٠%	٢٣	٠,٠%	٩٢	٠,٢%	١٠٧٢	٢,٢%	١٨٢٧٦	٣٧,٢%	٢٩٦٨٩	٦٠,٤%	٤٩١٥٢
الثانية	١٩٩٥/٩٤-١٩٩٨/٩٧	١٥٤	٠,٤%	١٩٦٦	٥,٠%	٣٥٢٠	٩,٠%	١٧٧٤٢	٤٥,٢%	١١٨٥٥	٣٠,٢%	٤٠٤١	١٠,٣%	٣٩٢٧٨
	١٩٩٩/٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٠	١٢٧٤	٣,٣%	١٥٦٠٢	٤٠,٩%	٦٨٠٣	١٧,٨%	٥٨٤٨	١٥,٣%	٦٩٦٥	١٨,٣%	١٦٦١	٤,٤%	٣٨١٥٤
	٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٣٧٥	٣,١%	٣١٣٠٥	٧٠,٩%	٧١٢٤	١٦,١%	١٥٠٢	٣,٤%	٢٤٤٧	٥,٥%	٤٢٥	١,٠%	٤٤١٧٨
مجموع المرحلة الثانية		٢٨٠٣	٢,٣%	٤٨٨٧٤	٤٠,٢%	١٢٥٦٥	١٠,٣%	٢٥٠٩٢	٢٠,٦%	٢٠٢٥٩	١٦,٧%	٦١٢٧	٥,٠%	١٢١٦١٠
المجموع الكلي		٢٨٠٣	١,٦%	٤٨٨٩٦	٢٨,٦%	١٢٦٥٧	٧,٤%	٢٦١٦٤	١٥,٣%	٣٨٥٣٦	٢٢,٦%	٣٥٨١٦	٢١,٠%	١٧٠٧٦٢

المصدر : جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية.

نوعية المشروعات التي مولها الصندوق:-

تعددت وتنوعت المشروعات والأنشطة التي ساهم صندوق التنمية المحلية في تمويلها وامتد نشاطه ليغطي اكثر من ١٣ نشاطاً رئيسياً شملت الإنتاج الحيواني والزراعي والصناعي بالإضافة إلى وسائل النقل ومنافذ البيع والمضارب والمطاحن وغيرها من المشروعات والأنشطة التي تستهدف التنمية الاقتصادية للقرية المصرية. وقد واكبت سياسة الصندوق التطور الكبير الذي يمر به العالم في الوقت الحالي مع ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي الكبير حيث ادرج ضمن أنشطة الصندوق بداية من عام ٢٠٠٠ صناعة وخدمات المعلومات والبرمجيات وقدم الصندوق قروضا ميسرة للجمعيات العاملة في هذا المجال، كما منح قروضا للشباب لامتلاك اجهزة الحاسب الآلي.

والمتتبع لنوعية المشروعات التي ساهم صندوق التنمية المحلية في تمويلها يلاحظ أن نشاط الإنتاج الحيواني والداجني قد استحوذ النصيب الأكبر من إجمالي قروض الصندوق نظرا لتناسب تلك النوعية مع خبرات وإمكانات المواطنين الريفيين كما أنها تعتبر من المشروعات التقليدية المفضلة لديهم. وقد بلغ عدد مشروعات الإنتاج الحيواني التي مولها الصندوق نحو ٢١٤٧٥ مشروع تمثل نحو ٤٩,٨% من إجمالي عدد المشروعات ، وقد استأثرت تلك المشروعات على نحو ٤٧% من إجمالي قيمة القروض التي قدمها صندوق التنمية المحلية منذ إنشائه حيث بلغ متوسط قيمة القرض الذي حصلت عليه مشروعات الإنتاج الحيواني نحو اربعة آلاف جنيه تقريبا. في حين بلغ عدد مشروعات الإنتاج الداجني نحو ٨٣٨٤ مشروعاً تمثل نحو ١٩,٤% من إجمالي عدد المشروعات التي مولها الصندوق منذ إنشائه، وبلغ نصيب تلك النوعية من المشروعات نحو ١٢,٢% من إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق وبمتوسط يقدر بنحو ٢٥٠٠ جنيه للمشروع الداجني الواحد. (الجداول ٦، ٧ ، ٨).

جدول رقم (٦)

اعداد المشروعات التي اقرضها صندوق التنمية المحلية في مختلف الانشطة خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩-٢٠٠٣/٢٠٠٤

المرحلة	الفترة	نوع النشاط														
		دواجن	انتاج حيواني	مناحل	منتجات البان	زراعات محمية	منتجات زراعية متقدمة	ميكنة زراعية	وسائل نقل وبصناع	ورش ومصانع متنوعة	مطابع وبيع	مضارب ومطاعم	وحدات خبيز متنقلة	البرمجيات	اخرى	الاجمالي
الأولى	١٩٨٠/٧٩-١٩٩٠/٨٩	٢٥٣	٣٦٣	٥٣	١	٨	٢٠	٤٠	٣٥٨	٣٠	١٠	١	٠	٠	١٠	١١٤٧
	١٩٩١/٩٠-١٩٩٤/٩٣	١٦	١٩٠	٢١	٧	٥	٢٢	١٢	١	١٣	٠	١	٠	٠	١٠	٢٩٨
مجموع المرحلة الأولى (ما قبل شروق)		٢٦٩	٥٥٣	٧٤	٨	١٣	٤٢	٥٢	٣٥٩	٤٣	١٠	٢	٠	٠	٢٠	١٤٤٥
الثانية	١٩٩٥/٩٤-١٩٩٨/٩٧	٤٧٠	٤٦٣	١٨٣	٢٢	١٥	٢٥	٥٥٦	١٠٠٦	٥٧٦	٨٥٨	٧٣	١٤٩٠	٠	٢١٣	٥٩٥٠
	١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٠/٢٠٠١	٤٤٧٨	٥٣٤٢	٣٦١	٢٢	١٣٣	٢	٧٣٨	٣٣٨	٥٧٨	١٦٤	١٠٧	١٠١	١٥٤٣	٣٢٣	١٤٢٣٠
	٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣١٦٧	١٥١١٧	١٩١	٥	٣	٠	١٠٥٥	٣٢	٦٨٤	٤٠٢	٤٠	٦	٦٠٨	١٩٨	٢١٥٠٨
مجموع المرحلة الثانية		٨١١٥	٢٠٩٢٢	٧٣٥	٤٩	١٥١	٢٧	٢٣٤٩	١٣٧٦	١٨٣٨	١٤٢٤	٢٢٠	١٥٩٧	٢١٥١	٧٣٤	٤١٦٨٨
المجموع الكلي		٨٣٨٤	٢١٤٧٥	٨٠٩	٥٧	١٦٤	٦٩	٢٤٠١	١٧٣٥	١٨٨١	١٤٣٤	٢٢٢	١٥٩٧	٢١٥١	٧٥٤	٤٣١٣٣

المصدر : جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية.

جدول رقم (٧)

قيمة القروض التي قدمها صندوق التنمية المحلية الى مختلف الانشطة خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩-٢٠٠٣/٢٠٠٤

المرحلة	الفترة	نوع النشاط														
		دواجن	انتاج حيواني	مناحل	منتجات البان	زراعات محمية	منتجات زراعية متقدمة	ميكنة زراعية	وسائل نقل وبصناع	ورش ومصانع متنوعة	مطابع وبيع	مضارب ومطاعم	وحدات خبيز متنقلة	البرمجيات	اخرى	الاجمالي
الأولى	١٩٨٠/٧٩-١٩٩٠/٨٩	٤٥٢٣	١٥٧٠٥	٦٧٦	٦٠	٣٥٩	٥٦٣	١٢٧٨	٥٥١٨	٢٠٣٣	١٨٤	٤	٠	٠	٦٦٩	٣١٥٧١
	١٩٩١/٩٠-١٩٩٤/٩٣	٣٢٢	١٣٩٣٦	٨٥٥	٢٨٢	١٨٠	٥٦٣	٦٧٩	٤٨	٦٠٠	٠	٨	٠	٠	١٠٨	١٧٥٨١
مجموع المرحلة الأولى (ما قبل شروق)		٤٨٤٥	٢٩٦٤١	١٥٣٢	٣٤٢	٥٣٩	١١٢٧	١٩٥٧	٥٥٦٦	٢٦٣٣	١٨٤	١٢	٠	٠	٧٧٧	٤٩١٥٣
الثانية	١٩٩٥/٩٤-١٩٩٨/٩٧	٥٠١٨	١٠٩٧٠	١٢٩٤	٤٠٠	٣٨	٧٤٢	٦٢٣٩	٣٧٦٠	٤٩٢٥	٢١٣٩	٦٢٢	٥٠٨	٠	٢٦٢٥	٣٩٢٧٩
	١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٠/٢٠٠١	٧١٠٩	١١٠٥٩	٥٩٣	٢٨٢	٨٣٠	١٠	٤٠٢٩	٢٣٢٩	٤٥٣٤	٣٦٩	٦٥٦	٢٨	٤٤٨٦	١٨٤٠	٣٨١٥٤
	٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٨٦٠	٢٨٦٠٢	٣٥٨	١٤	٦٠	٠	٤٩٨٥	١٣٨٠	١٦٧٦	٧٢٤	٢٤٨	٥٩	١٣٩٨	٨١٦	٤٤١٧٩
مجموع المرحلة الثانية		١٥٩٨٧	٥٠٦٣١	٢٢٤٥	٦٩٦	٩٢٨	٧٥٢	١٥٢٥٢	٧٤٦٩	١١١٣٥	٣٣٣١	١٥٢٦	٥٩٥	٥٨٨٥	٥٢٨١	١٢١٦١٢
المجموع الكلي		٢٠٨٣٢	٨٠٢٧٢	٣٧٧٦	١٠٣٨	١٤٦٧	١٨٧٩	١٧٢٠٩	١٣٠٣٥	١٣٧٦٧	٣٤١٥	١٥٣٨	٥٩٥	٥٨٨٥	٦٠٥٧	١٧٠٧٦٤

المصدر : جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية.

وبالاضافة الى المشروعات التقليدية التي يقبل عليها المقترضون والسابق الاشارة اليها، يلاحظ أن هناك بعض الأنشطة التي زاد التركيز عليها خلال المرحلة الثانية التي واكبت تطبيق برنامج شروق وخاصة أنشطة التصنيع والورش حيث اتجهت سياسة الصندوق إلى الاهتمام بأنشطة التصنيع الريفي وتدعيم الاتجاه التكاملي في إقامة مثل هذه المشروعات حيث بلغ عدد مشروعات الورش والمصانع نحو ١٨٣٨ مشروعاً بإجمالي قيمة قروض تقدر بنحو ١١,١ مليون جنيه تمثل نحو ٩,٢% من إجمالي قيمة القروض التي قدمها صندوق التنمية المحلية خلال تلك المرحلة وبمتوسط يقدر بنحو ستة آلاف جنيه للمشروع الواحد. أما بالنسبة لمشروع البرمجيات المستحدث ضمن أنشطة الصندوق فقد بلغ عدد مشروعات البرمجيات التي تم تمويلها نحو ٢١٥١ مشروع تمثل ٢,٥% من إجمالي عدد المشروعات التي تم تمويلها خلال المرحلة الثانية وبتمويل إجمالي يقدر بنحو ٥,٨ مليون جنيه يمثل نحو ٤,٨% من إجمالي قيمة القروض التي قدمها صندوق التنمية المحلية خلال تلك المرحلة وبمتوسط يقدر بنحو ٢٧٠٠ جنيه للمشروع الواحد.

جدول رقم (٨)

متوسط قيمة القرض المقدم للمشروعات التي نفذها صندوق التنمية المحلية في مختلف الانشطة خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩-٢٠٠٤/٢٠٠٣

المرحلة	الفترة	انواع النشاط													الاجمالي
		دواجن	انتاج حيواني	مطاحن	منتجات ألبان	زراعات سمكية	منتجات زراعية متكاملة	ميكنة زراعية	وسائل نقل وصناعي	ورش وصناعات متنوعة	مخابز بيع	مخارب وسطحن	رحلات خدمة متزلقة	الترميمات	اخرى	
الأولى	١٩٨٠/٧٩-١٩٩٠/٨٩	١٧,٨٨	٤٣,٢٦	١٢,٧٦	٦٠,٠٠	٤٤,٨٤	٢٨,١٧	٣١,٩٦	١٥,٤١	٦٧,٧٥	١٨,٤٠	٤,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٦٦,٨٥	٢٧,٥٣
	١٩٩١/٩٠-١٩٩٤/٩٣	٢٠,١٣	٧٣,٣٥	٤٠,٧٣	٤٠,٢٩	٣٦,٠٦	٢٥,٦١	٥٦,٥٥	٤٨,٠٠	٤٦,١٥	٠,٠٠	٧,٥٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠,٨٠	٥٩,٠٠
متوسط المرحلة الأولى (ما قبل شروق)		١٨,٠١	٥٣,٦٠	٢٠,٧٠	٤٢,٧٥	٤١,٤٦	٢٦,٨٣	٣٧,٦٣	١٥,٥٠	٦١,٢٢	١٨,٤٠	٥,٧٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٨,٨٣	٣٤,٠٢
الثانية	١٩٩٥/٩٤-١٩٩٨/٩٧	١٠,٦٨	٢٣,٦٩	٧,٠٧	١٨,١٩	٢,٥٣	٢٩,٦٨	١١,٢٢	٣,٧٤	٨,٥٥	٢,٤٩	٨,٥٢	٠,٣٤	٠,٠٠	١٢,٣٢	٦,٦٠
	١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٠/٢٠٠١	١,٥٩	٢,٠٧	١,٦٤	١٢,٨٠	٦,٢٤	٥,٠٠	٥,٤٦	٦,٨٩	٧,٨٤	٢,٢٥	٦,١٣	٠,٢٨	٢,٩١	٥,٧٠	٢,٦٨
	٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٣/٢٠٠٤	١,٢٢	١,٨٩	١,٨٧	٢,٨٠	٢٠,٠٠	٠,٠٠٠	٤,٧٢	٤٣,١٣	٢,٤٥	١,٨٠	٦,٢٠	٩,٧٥	٢,٣٠	٤,١٢	٢,٠٥
متوسط المرحلة الثانية		١,٩٧	٢,٤٢	٣,٠٥	١٤,٢٠	٦,١٥	٢٧,٨٥	٦,٤٩	٥,٤٣	٦,٠٦	٢,٢٧	٦,٩٤	٠,٣٧	٢,٧٤	٧,١٩	٢,٩٢
المتوسط الكلي		٢,٤٨	٣,٧٤	٤,٦٧	١٨,٢٠	٨,٩٥	٢٧,٢٣	٧,١٧	٧,٥١	٧,٣٢	٢,٣٨	٦,٩٣	٠,٣٧	٢,٧٤	٨,٠٣	٣,٩٦

المصدر : جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية.

توزيع أنشطة صندوق التنمية المحلية على مختلف المحافظات:-

امتد نشاط صندوق التنمية المحلية ليشمل معظم محافظات الجمهورية واستفاد من انشطته نحو ٨٦% من الوحدات المحلية القروية وان قل استفادة بعض المحافظات من خدمات الصندوق وحرم البعض الآخر منها خلال بعض السنوات مثل محافظات شمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر ومطروح وبور سعيد، وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى عدم إقبال أهالي تلك المحافظات على الاقتراض سن الصندوق لطبيعة الحياة التي يعيشونها (المحافظات الصحراوية)، أو قد يرجع عدم إقراض الصندوق لبعض المحافظات خلال بعض السنوات إلى عدم وفائها لسداد الأقساط المستحقة عن القروض السابق إتاحتها في مواعيدها المحددة ومن ثم انخفاض نسبة سدادها عن الحد المسموح به.

وتعتبر محافظة سوهاج اكثر المحافظات استفادة من مشروعات صندوق التنمية المحلية حيث بلغ اجمالي قيمة القروض التي حصلت عليها نحو ٢٢ مليون جنيه تمثل ١٣,١% من جملة القروض التي قدمها الصندوق خلال الفترة السابقة، وقد استخدمت تلك القروض في تمويل نحو ٧٠٩٢ مشروعا حيث بلغ متوسط ما حصلت عليه المحافظة سنويا نحو ٨٩٣ الف جنيه. وتاتي محافظة الغربية في المرتبة الثانية حيث بلغ متوسط ما حصلت عليه سنويا منذ إنشاء الصندوق نحو ٧٠٩ الف جنيه سنويا. وقد بلغ إجمالي قيمة القروض التي حصلت عليها محافظة الغربية نحو ١٧,٧ مليون جنيه تمثل نحو ١٠,٤% من إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق منذ إنشائه استخدمت في تمويل نحو ٢٤٠٢ مشروعا. بينما أتت محافظة الدقهلية في المرتبة الثالثة حيث بلغ متوسط ما حصلت عليه سنويا منذ إنشاء الصندوق نحو ٦٧٤ ألف جنيه سنويا. وقد بلغ إجمالي قيمة القروض التي حصلت عليها محافظة الدقهلية نحو ١٦,٩ مليون جنيه تمثل نحو ٩,٩% من إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق منذ إنشائه استخدمت في تمويل نحو ٣٥٠٥ مشروعا اقتصاديا في مختلف الوحدات المحلية بالمحافظة (الجداول ٩ ، ١٠، ١١).

كما أن هناك بعض المحافظات التي كانت استفادتها من مشروعات وأنشطة صندوق التنمية المحلية ضئيلة للغاية وتشمل كل المحافظات الصحراوية عدا محافظة الوادي الجديد ومحافظات القناة عدا محافظة الإسماعيلية ومحافظة الإسكندرية .

جدول رقم (٩)

التوزيع الجغرافي لقروض صندوق التنمية المحلية على مختلف المحافظات حسب عددها خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩-٢٠٠٤/٢٠٠٣

المحافظة	١٩٨٠/٧٩-١٩٩٠/٨٩		١٩٩١/٩٠-١٩٩٤/٩٣		اجمالي المرحلة الأولى		١٩٩٥/٩٤-١٩٩٨/٩٧		١٩٩٩/٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٠		٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٤/٢٠٠٣		اجمالي المرحلة الثانية		إجمالي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
سوهاج	١١٠	%٩,٦	٢٨	%٩,٤	١٣٨	%٩,٦	٢٩٨	%٥٠,٠	٢٠٤٩	%١٤,٤	٤٦٠٧	%٢١,٤	٦٩٥٤	%١٦,٧	٧٠٩٢	%١٦,٤
الغربية	٢٦	%٢,٣	٩	%٣,٠	٣٥	%٢,٤	١٧٩	%٣,٠	٤٤٨	%٣,١	٣٨٢٥	%١٧,٨	٤٤٥٢	%١٠,٧	٤٤٨٧	%١٠,٤
اسيوط	٦٥	%٥,٧	٢٩	%٩,٧	٩٤	%٦,٥	٢٤٤	%٤,١	٨٥٧	%٦,٠	٢٤٨٨	%١١,٦	٣٥٨٩	%٨,٦	٣٦٨٣	%٨,٥
الدقهلية	٨٩	%٧,٨	٢٤	%٨,١	١١٣	%٧,٨	٤١٠	%٦,٩	١٤٧١	%١٠,٣	١٥١١	%٧,٠	٣٣٩٢	%٨,١	٣٥٠٥	%٨,١
كفر الشيخ	٧٧	%٦,٧	١٩	%٦,٤	٩٦	%٦,٦	٢٢٠	%٣,٧	١٤٦٠	%١٠,٣	١٢٩٥	%٦,٠	٢٩٧٥	%٧,١	٣٠٧١	%٧,١
بني سويف	٨٠	%٧,٠	٢٥	%٨,٤	١٠٥	%٧,٣	٢١٤١	%٣٦,٠	٣٧٣	%٢,٦	٧١	%٠,٣	٢٥٨٥	%٦,٢	٢٦٩٠	%٦,٢
الوادي الجديد	١٤	%١,٢	١٤	%٤,٧	٢٨	%١,٩	١١٠	%١,٨	٨٤٧	%٦,٠	١٤٨٦	%٦,٩	٢٤٤٣	%٥,٩	٢٤٧١	%٥,٧
الغربية	٩٣	%٨,١	٥٥	%١٨,٥	١٤٨	%١٠,٢	٥١٠	%٨,٦	٧١٣	%٥,٠	١٠٣١	%٤,٨	٢٢٥٤	%٥,٤	٢٤٠٢	%٥,٦
الشرقية	١٠٩	%٩,٥	١	%٠,٣	١١٠	%٧,٦	٢٥٠	%٤,٢	١٧٠٨	%١٢,٠	٣٣٠	%١,٥	٢٢٨٨	%٥,٥	٢٣٩٨	%٥,٦
كفا	٤٧	%٤,١	٧	%٢,٣	٥٤	%٣,٧	٢٧٠	%٤,٥	٩٦٠	%٦,٧	١٠٠٦	%٤,٧	٢٢٣٦	%٥,٤	٢٢٩٠	%٥,٣
المنيا	٨٨	%٧,٧	٨	%٢,٧	٩٦	%٦,٦	٤١٠	%٦,٩	٨٠٨	%٥,٧	٣٧٢	%١,٧	١٥٩٠	%٣,٨	١٦٨٦	%٣,٩
الفيوم	٦٦	%٥,٨	٢٤	%٨,١	٩٠	%٦,٢	١٧٠	%٢,٩	٤٢٠	%٣,٠	٥٧١	%٢,٧	١١٦١	%٢,٨	١٢٥١	%٢,٩
مدينة الاقصر	٨	%٠,٧	٠	%٠,٠	٨	%٠,٦	٥	%٠,١	٢٤٣	%١,٧	٧١٤	%٣,٣	٩٦٢	%٢,٣	٩٧٠	%٢,٢
اسوان	١٣	%١,١	٣	%١,٠	١٦	%١,١	٦٥	%١,١	١٤٣	%١,٠	٦٨١	%٣,٢	٨٨٩	%٢,١	٩٠٥	%٢,١
القليوبية	٣٢	%٢,٨	٨	%٢,٧	٤٠	%٢,٨	١٨٩	%٣,٢	٣٣١	%٢,٤	٩١	%٠,٤	٦١٦	%١,٥	٦٥٦	%١,٥
الاسكندرية	١	%٠,١	٠	%٠,٠	١	%٠,١	٠	%٠,٠	٢١	%٠,١	٥٩١	%٢,٧	٦١٢	%١,٥	٦١٣	%١,٤
البحيرة	٥٢	%٤,٥	٥	%١,٧	٥٧	%٣,٩	٤٢	%٠,٧	٢١٠	%١,٥	١٦٩	%٠,٨	٤٢١	%١,٠	٤٧٨	%١,١
الجيزة	٨٣	%٧,٢	٦	%٢,٠	٨٩	%٦,٢	٩٠	%١,٥	١٥١	%١,١	١٣٦	%٠,٦	٣٧٧	%٠,٩	٤٦٦	%١,١
الاسماعيلية	١٦	%١,٤	١٢	%٤,٠	٢٨	%١,٩	٣٠١	%٥,١	٢٨	%٠,٢	١٠٢	%٠,٥	٤٣١	%١,٠	٤٥٩	%١,١
دمياط	٥٣	%٤,٦	٦	%٢,٠	٥٩	%٤,١	٢٤	%٠,٤	٢٩	%٠,٢	٧٩	%٠,٤	١٣٢	%٠,٣	١٩١	%٠,٤
بورسعيد	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٥٨	%٠,٤	٢٢	%٠,١	٨٠	%٠,٢	٨٠	%٠,٢
مطروح	١١	%١,٠	٠	%٠,٠	١١	%٠,٨	٠	%٠,٠	٤٥	%٠,٣	١	%٠,٠	٤٦	%٠,١	٥٧	%٠,١
البحر الاحمر	٠	%٠,٠	٢	%٠,٧	٢	%٠,١	١١	%٠,٢	٠	%٠,٠	٣٠	%٠,١	٤١	%٠,١	٤٣	%٠,١
السويس	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	١٠	%٠,٢	١٣	%٠,١	٥	%٠,٠	٢٨	%٠,١	٢٨	%٠,١
ش سيناء	١٤	%١,٢	١٣	%٤,٤	٢٧	%١,٩	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٢٧	%٠,١
ج سيناء	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	١	%٠,٠	٠	%٠,٠	١	%٠,٤	٢	%٠,٠	٢	%٠,٠
مركزي	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٨٣٩	%٥,٩	٢٩٣	%١,٤	١١٣٢	%٢,٧	١١٣٢	%٢,٦
الاجمالي	١١٤٧	%١٠٠,٠	٢٩٨	%١٠٠,٠	١٤٤٥	%١٠٠,٠	٥٩٥٠	%١٠٠,٠	١٤٢٣٠	%١٠٠,٠	٢١٥٠٨	%١٠٠,٠	٤١٦٨٨	%١٠٠,٠	٤٣١٣٣	%١٠٠,٠

المصدر : جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية.

جدول رقم (١٠)

التوزيع الجغرافي لقروض صندوق التنمية المحلية على مختلف المحافظات حسب قيمتها خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩-٢٠٠٤/٢٠٠٣

المحافظة	١٩٨٠/٧٩-١٩٩٠/٨٩		١٩٩١/٩٠-١٩٩٤/٩٣		اجمالي المرحلة الأولى		١٩٩٥/٩٤-١٩٩٨/٩٧		١٩٩٩/٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٠		٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٤/٢٠٠٣		اجمالي المرحلة الثانية		إجمالي	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
سوهاج	٣١٠٥,٥	%٩,٨	١٧٨٩,١	%١٠,٢	٤٨٩٤,٦	%١٠,٠	١٥٧٠,٦	%٤,٠	٥٥٣٧,٠	%١٤,٥	١٠٣٣٢,٤	%٢٣,٤	١٧٤٤٠,٠	%١٤,٣	٢٢٣٣٤,٦	%١٣,١
الغربية	٤٠٧٥,٥	%١٢,٩	٢٨٧٠,٥	%١٦,٣	٦٩٤٦	%١٤,١	٦١٥٢,٥	%١٥,٧	٢٥١١,٨	%٦,٦	٢١١٦,٩	%٤,٨	١٠٧٨١,٢	%٨,٩	١٧٧٢٧,٢	%١٠,٤
الدقهلية	٢٠٦٦	%٦,٥	١٨٠٧,٥	%١٠,٣	٣٨٧٣,٥	%٧,٩	٥٧٣٥,٩	%١٤,٦	٣٧٩٨,٤	%١٠,٠	٢٤٤٥,٢	%٧,٨	١٢٩٧٩,٥	%١٠,٧	١٦٨٥٣,٠	%٩,٩
اسيوط	٨١٥,٧	%٢,٦	١١٨٤,١	%١١,٣	٢٧٩٦,٨	%٥,٧	٢٧١٥,١	%٦,٩	١٩٧١,١	%٥,٢	٤٩٢٤,٨	%١١,١	٩٦٦١,٠	%٧,٩	١٢٤٠٧,٨	%٧,٣
كفر الشيخ	٢٠٦٩,١	%٦,٦	٩٠٩,١	%٥,٢	٢٩٧٩	%٦,١	٢٥٧٣,١	%٦,٦	٣٦٢٠,٠	%٩,٥	٢٩٧٩,٧	%٦,٧	٩١٧٢,٨	%٧,٥	١٢١٥١,٨	%٧,١
المنيا	٢٠٧٩,٧	%٦,٦	٨٨٠,٥	%٥,٠	٢٩٦٠,٢	%٦,٠	٤٢٥٢,٧	%١٠,٨	٢٥٥٣,٧	%٦,٧	٧٩٧,٨	%١,٨	٧٦٠٤,١	%٦,٣	١٠٥٦٤,٣	%٦,٢
الفيوم	٨٠٢,٤	%٢,٥	٢٩٥,٢	%٢,٧	١٠٩٧,٦	%٢,٧	٤٤٣٨,٣	%١١,٣	٢٥٦٧,٣	%٦,٧	٢٤٠٣,٤	%٥,٤	٩٤٠٩,٠	%٧,٧	١٠٥٠٦,٦	%٦,٢
السويس	٨٠٠,٨	%٢,٥	٤٤٢,٤	%٢,٥	١٢٤٣,٢	%٣,٥	٥٢٣,٣	%١,٣	١٤٠١,٦	%٣,٧	٦٦٩٧,٤	%١٥,٢	٨٩٢٢,٦	%٧,١	١٠٨٦,٨	%٥,٨
الشرقية	٢١٧٤,٦	%٦,٦	١٠١٨,٦	%٥,٨	٣١٩٣,٢	%٦,٥	٣٣٥٣,٩	%٨,٥	١٤٨٩,٤	%٣,٩	١١٢٢,٢	%٢,٥	٥٩٥٢,٤	%٤,٩	٩١٤٥,٦	%٥,٤
بني سويف	٢٤٧١,٨	%٧,٨	٥	%٠,٠	٢٤٧٦,٨	%٥,٠	٩٩٦,١	%٢,٥	٤١٠٤,٢	%١٠,٨	١٦٢٢,٥	%٢,٥	٨٢٩٦,٣	%٥,١	٩٨٩٩,٣	%٥,١
الوادي الجديد	٢٦٧٤,٧	%٨,٥	٢٠١٧,٩	%١١,٥	٤٦٩٢,٦	%٩,٥	٨٥٣,٥	%٢,٢	٣٨٥,٦	%١,٠	١٦٥,٠	%٠,٤	١٤٠٤,١	%٢,٢	٦٠٩٦,٧	%٣,٦
البحيرة	٤٤٤,٥	%١,٤	٣٦٠,٧	%٢,١	٨٠٥,٢	%١,٦	٦١٨,٦	%١,٦	١٤٠٠,٠	%٣,٧	١٩١٩,٩	%٤,٣	٣٩٢٨,٥	%٣,٢	٤٧٤٣,٧	%٣,٨
الجيزة	١٢٦٧,٢	%٤,١	٢٨٣,٩	%١,٦	١٥٨١,١	%٣,٢	٧٧٢,١	%٢,٠	١٢٤٩,٦	%٣,٣	٢٦٦٨,٥	%٦,٥	٢٦٦٨,٥	%٢,٢	٤٢٤٩,٦	%٣,٥
الفيوم	٢٠٣٨,٤	%٦,٥	٤٥١	%٢,٦	٢٤٨٩,٤	%٥,١	٦٤٣,٧	%١,٦	٥٦٤,٢	%١,٥	١٦٤٨,٦	%١,٠	١٦٤٨,٦	%١,٤	٤١٣٨,٠	%٣,٤
القليوبية	٨١٦,٩	%٢,٦	٧٧٥,٣	%٤,٤	١٥٩٢,٢	%٣,٢	١٩٧,٢	%٠,٥	٨٧١,٣	%٢,٣	٢٧٩,٩	%٠,٦	٢١٤٨,٣	%١,٨	٣٧٤٠,٥	%٣,٢
اسوان	٧١٥,٥	%٢,٣	٨٧,٨	%٠,٥	٨٠٣,٣	%١,٦	٥٨٨,٧	%١,٥	٢٦٣,٧	%١,٧	١٥٠٠,١	%٣,٤	٢٧٥٢,٥	%٢,٣	٣٥٥٥,٨	%٢,١
دمياط	١٧١٨,٣	%٥,٤	٢٧٢,٦	%١,٦	١٩٩٠,٩	%٤,١	٧٧١,٥	%٢,٠	٣١٣,٢	%٠,٨	٢٤٠,٩	%٠,٥	١٣٢٥,٦	%١,١	٣٣١٦,٥	%١,٩
الاسماعيلية	٤١٩,٦	%١,٣	٧٤٩,٩	%٤,٤	١١٦٩,٥	%٢,٤	١٢٨٥,٧	%٣,٣	٨٢,٣	%٠,٢	١٤٣,٠	%٠,٣	١٥١١,٠	%١,٢	٢٦٨٠,٥	%١,٦
مدينة الاقصر	١١٩	%٠,٤	٠	%٠,٠	١١٩	%٠,٢	٤٤	%٠,١	٢٧٣,٠	%٠,٦	١١٣٠,٢	%٢,٦	١٥٤٧,٢	%١,٣	١٦٦٦,٢	%١,٠
ش سيناء	٥٢٧,٧	%١,٧	٥١٨	%٢,٦	١٠٤٥,٧	%٢,١	٠	%٠,٠	٠,٠	%٠,٠	٠,٠	%٠,٠	٠,٠	%٠,٠	١٠٤٥,٧	%٠,٦
الاسكندرية	٢٥	%٠,١	٠	%٠,٠	٢٥	%٠,١	٠	%٠,٠	٢٨,٣	%٠,١	٩٥٦,٧	%٢,٢	٩٨٥,٠	%٠,٨	١٠١٠,٠	%٠,٦
البحر الاحمر	٠	%٠,٠	٦٥	%٠,٤	٦٥	%٠,١	٣٢٢	%٠,٨	٠,٠	%٠,٠	١١٥,٦	%٠,٣	٤٣٧,٦	%٠,٤	٥٠٢,٦	%٠,٣
مطروح	٣١٢,٥	%١,٠	٠	%٠,٠	٣١٢,٥	%٠,٦	٠	%٠,٠	١١٩,٦	%٠,٤	١,٥	%٠,٠	١٧١,١	%٠,١	٤٨٣,٦	%٠,٣
بورسعيد	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٢٧١,٠	%١,٠	٢١,٥	%٠,٠	٢٩٢,٥	%٠,٢	٢٩٢,٥	%٠,٢
السويس	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	١٤,٧	%٠,٢	٧٣,١	%٠,٢	١١,٧	%٠,٠	١٤٦,٥	%٠,١	١٤٦,٥	%٠,١
ج سيناء	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٤	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠,٠	%٠,٠	٢,٣	%٠,٠	٦,٣	%٠,٠	٦,٣	%٠,٠
مركزي	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٢٠٥٤,٣	%٥,٤	٦٧٣,٩	%١,٥	٢٧٢٨,٢	%٢,٢	٢٧٢٨,٢	%١,٦
الاجمالي	٣١٥٧١,٢	%١٠٠,٠	١٧٥٨١,١	%١٠٠,٠	٤٩١٥٢,٣	%١٠٠,٠	٣٩٢٧٧,٢	%١٠٠,٠	٣٨١٥٣,٨	%١٠٠,٠	٤٤١٧٨,٤	%١٠٠,٠	١٢١٦٠٩,٤	%١٠٠,٠	١٧٠٧٦١,٧	%١٠٠,٠

المصدر : جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية.

اما فيما يتعلق بعدالة توزيع القروض فيما بين محافظات الوجه البحري والقبلي فتشير النتائج الى ان محافظات الوجه القبلي قد حصلت على نصيب عادل من قروض صندوق التنمية المحلية خلال فترة الدراسة بصفة عامة حيث بلغ اجمالي ماحصلت عليه من قروض الصندوق نحو ٨٠,٤ مليون جنيه تمثل نحو ٤٧,١% من اجمالي ما قدمه الصندوق من قروض[1]، كما يلاحظ تقارب تلك النسبة فيما بين المرحلتين الاولى والثانية والتي بلغت ٤٦,٩%، ٤٧,٢% لكل منهما على الترتيب. اما بالنسبة لمحافظات الوجه البحري فقد بلغ جملة ما حصلت عليه من قروض الصندوق ٧٩,٣ مليون جنيه تمثل نحو ٤٦,٤% من اجمالي ما قدمه الصندوق من قروض. وقد بلغت تلك النسبة خلال المرحلة الاولى ٤٨,٥% انخفضت الى نحو ٤٥,٦% خلال المرحلة الثانية (مابعد شروق) وقد جاء هذا الانخفاض النسبي لصالح المناطق الريفية (الظهير الريفي) بالمحافظات الحضرية حيث ارتفع نصيبها من قروض الصندوق من ٠,١% في المرحلة الاولى الى ١,٣% في المرحلة الثانية.

جدول رقم (١١) المتوسط السنوي لنصيب المحافظات من قروض صندوق التنمية المحلية خلال الفترة ٧٩/٨٠-٢٠٠٣/٢٠٠٤

المحافظة	١٩٨٠/٧٩-١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠-١٩٩٤/٩٣	اجمالي المرحلة الأولى (ما قبل شروق)	١٩٩٥/٩٤-١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٤/٢٠٠٣	متوسط المرحلة الثانية	المتوسط العام
سوهاج	٢٨٢,٣	٤٤٧,٣	٣٢٦,٣	٣٩٢,٧	١٨٤٥,٧	٣٤٤٤,١	١٧٤٤,٠	٨٩٣,٤
الغربية	٣٧٠,٥	٧١٧,٦	٤٦٣,١	١٥٣٨,١	٨٣٧,٣	٧٠٥,٦	١٠٧٨,١	٧٠٩,١
الدقهلية	١٨٧,٨	٤٥١,٩	٢٥٨,٢	١٤٣٤,٠	١٢٦٦,١	١١٤٨,٤	١٢٩٧,٩	٦٧٤,١
اسيوط	٧٤,٢	٤٩٥,٣	١٨٦,٥	٦٧٨,٨	٦٥٧,٠	١٦٤١,٦	٩٦١,١	٤٩٦,٣
كفر الشيخ	١٨٨,٢	٢٢٧,٣	١٩٨,٦	٦٤٣,٣	١٢٠٦,٧	٩٩٣,٢	٩١٧,٣	٤٨٦,١
المنيا	١٨٩,١	٢٢٠,١	١٩٧,٣	١٠٦٣,٢	٨٥١,٢	٢٦٥,٩	٧٦٠,٤	٤٢٢,٦
قنا	٧٢,٩	٧٣,٨	٧٣,٢	١١٠٩,٦	٨٥٥,٨	٨٠١,١	٩٤٠,٩	٤٢٠,٣
المنوفية	٧٢,٨	١١٠,٦	٨٢,٩	١٣٠,٨	٤٦٧,٣	٢٢٣٢,٥	٨٦٢,٣	٣٩٤,٦
الفيوم	١٩٧,٧	٢٥٤,٧	٢١٢,٩	٨٣٨,٥	٤٩٦,٥	٣٦٩,٧	٥٩٥,٢	٣٦٥,٨
الشرقية	٢٢٤,٧	١,٣	١٦٥,١	٢٤٩,٠	١٣٦٨,١	٣٧٤,١	٦٢٢,٣	٣٤٨,٠
بني سويف	٢٤٣,٢	٥٠٤,٥	٣١٢,٨	٢١٣,٤	١٢٨,٥	٥٥,٠	١٤٠,٤	٢٤٣,٩
الوادي الجديد	٤٠,٤	٩٠,٢	٥٣,٧	١٥٤,٧	٤٦٦,٧	٦٤٠,٠	٣٩٣,٩	١٨٩,٧
البحيرة	١١٧,٩	٧١,٠	١٠٥,٤	١٩٣,٠	٤١٦,٥	٢١٥,٦	٢٦٦,٩	١٧٠,٠
الجيزة	١٨٥,٣	١١٢,٨	١٦٦,٠	١٦٠,٩	١٨٨,١	١٤٦,٩	١٦٤,٩	١٦٥,٥
القليوبية	٧٤,٣	١٩٣,٨	١٠٦,١	٢٤٩,٣	٢٩٠,٤	٩٣,٣	٢١٤,٨	١٤٩,٦
اسوان	٦٥,٠	٢٢,٠	٥٣,٦	١٤٧,٢	٢٢١,٢	٥٠٠,٠	٢٧٥,٣	١٤٢,٢
دمياط	١٥٦,٢	٦٨,٢	١٣٢,٧	١٩٢,٩	١٠٤,٤	٨٠,٣	١٣٢,٦	١٣٢,٧
الاسماعيلية	٣٨,١	١٨٧,٥	٧٨,٠	٣٢١,٤	٢٧,٤	٤٧,٧	١٥١,١	١٠٧,٢
مدينة الاقصر	١٠,٨	٠,٠	٧,٩	١١,٠	١٢٤,٣	٣٧٦,٧	١٥٤,٧	٦٦,٦
ش سيناء	٤٨,٠	١٢٩,٥	٦٩,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤١,٨
الاسكندرية	٢,٣	٠,٠	١,٧	٠,٠	٩,٤	٣١٨,٩	٩٨,٥	٤٠,٤
البحر الاحمر	٠,٠	١٦,٣	٤,٣	٨٠,٥	٠,٠	٣٨,٥	٤٣,٨	٢٠,١
مطروح	٢٨,٤	٠,٠	٢٠,٨	٠,٠	٥٦,٥	٠,٥	١٧,١	١٩,٣
بورسعيد	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٢٣,٧	٧,٢	٣٩,٣	١٥,٧
السويس	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٦,٢	٢٤,٤	٣,٩	١٤,٩	٦,٠
ج سيناء	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٣

المصدر : جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية.

[1] يمثل عدد السكان الريفيين بمحافظات الوجه القبلي نحو ٤٤% من جملة السكان الريفيين على مستوى الجمهورية يمثل عدد السكان الريفيين بمحافظات الوجه البحري نحو ٥٥% من جملة السكان الريفيين على مستوى الجمهورية حسب النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٦.

وللتعرف على مدى عدالة توزيع قروض صندوق التنمية المحلية بين المحافظات المختلفة تم حساب متوسط نصيب الفرد من قروض صندوق التنمية المحلية خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩-٢٠٠٣/٢٠٠٤ تبين ان هناك تبايناً كبيراً بين المحافظات حيث تراوح المدى الفعلي لمتوسط نصيب المواطن الريفي من قروض الصندوق بين نحو ٦٤,٦٦ جنيه كحد اعلى في محافظة الوادي الجديد تليها محافظة البحر الاحمر (١٢,٦٢جنيه) وشمال سيناء (١٠,١٥جنيه) وسوهاج (٩,١٤ جنيه). في حين بلغ الحد الادنى اقل من جنيه (٠,٢٣جنيه) في محافظة جنوب سيناء، اي ان الفارق بين اقل قيمة واعلى قيمة بلغ اكثر من ٢٨٠ ضعفاً. حيث يلاحظ التباين الكبير بين محافظات الجمهورية فيما حصلت عليه من قروض صندوق التنمية المحلية وعدم تلائم ذلك مع عدد السكان الريفيين بها وهو ما يشير الى عدم العدالة في توزيع قروض صندوق التنمية المحلية بين المحافظات.

جدول رقم (١٢)

عدالة توزيع قروض صندوق التنمية المحلية بين مختلف المحافظات خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩-٢٠٠٤/٢٠٠٣

المحافظة	السكان الريفيين ١٩٩	اجمالي السكان* ١٩٩٦	إجمالي قيمة القروض التي حصلت عليها المحافظة	نصيب المواطن من قروض الصندوق في ريف المحافظة (بالجنيه)	نصيب المواطن في المحافظة (ريف وحضر بالجنيه)
الوادي الجديد	٧٣٣٦٦	١٤١٧٧٤	٤٧٤٣,٧	٦٤,٦٦	٣٣,٤٦
البحر الاحمر	٣٩٨١٦	١٥٧٣١٥	٥٠٢,٦	١٢,٦٢	٣,١٩
شمال سيناء	١٠٣٠١٣	٢٥٢١٦٠	١٠٤٥,٧	١٠,١٥	٤,١٥
سوهاج	٢٤٤٤٤٥٨	٣١٢٣١١٥	٢٢٣٣٤,٦	٩,١٤	٧,١٥
مدينة الاقصر	١٩٤٨٣٠	٣٦١١٣٨	١٦٦٦,٢	٨,٥٥	٤,٦١
الغربية	٢٣٤٧٤٠٥	٣٤٠٦٠٢٠	١٧٧٢٧,٢	٧,٥٥	٥,٢٠
الاسماعيلية	٣٥٥١٨٣	٧١٤٨٢٨	٢٦٨٠,٥	٧,٥٥	٣,٧٥
كفر الشيخ	١٧١٣٨٦٩	٢٢٢٣٦٥٩	١٢١٥١,٨	٧,٠٩	٥,٤٦
اسوان	٥٥٨٩٣٨	٩٧٤٠٦٨	٣٥٥٥,٨	٦,٣٦	٣,٦٥
اسيوط	٢٠٣٨١٢٨	٢٨٠٢٣٣٤	١٢٤٠٧,٨	٦,٠٩	٤,٤٣
الفيوم	١٥٤٣٠٠١	١٩٨٩٧٧٤	٩١٤٥,٦	٥,٩٣	٤,٦٠
الدقهلية	٣٠٤٩٤٥٣	٤٢٢٣٩١٩	١٦٨٥٣,٠	٥,٥٣	٣,٩٩
قنا	١٩٢٤٣٦٧	٢٤٤٢٠١٦	١٠٥٠٦,٦	٥,٤٦	٤,٣٠
مطروح	٩٤٢٣٩	٢١٢٠٠١	٤٨٣,٦	٥,١٣	٢,٢٨
دمياط	٦٦٢٩٧٧	٩١٣٥٥٥	٣٣١٦,٥	٥,٠٠	٣,٦٣
المنوفية	٢٢١٢٤١٨	٢٧٦٠٤٣١	٩٨٦٥,٨	٤,٤٦	٣,٥٧
بني سويف	١٤٢١٥٤٣	١٨٥٩٢١٤	٦٠٩٦,٧	٤,٢٩	٣,٢٨
المنيا	٢٦٦٧٠٧٠	٣٣١٠١٢٩	١٠٥٦٤,٣	٣,٩٦	٣,١٩
الشرقية	٣٣١٦٣٣٧	٤٢٨١٠٦٨	٨٦٩٩,٣	٢,٦٢	٢,٠٣
القليوبية	١٩٦٠٤٢٩	٣٣٠١٢٤٤	٣٧٤٠,٥	١,٩١	١,١٣
الجيزة	٢١٩٤٢٩٢	٤٧٨٤٠٩٩	٤١٣٨,٠	١,٨٩	٠,٨٦
البحيرة	٣٠٨٤٠٢١	٣٩٩٤٢٩٧	٤٢٤٩,٦	١,٣٨	١,٠٦
جنوب سيناء	٢٧٤٢٦	٥٤٨٢٦	٦,٣	٠,٢٣	٠,١١
بورسعيد	٠	٤٧٢٣٣٥	٣٩٢,٥	٠,٠٠	٠,٨٣
السويس	٠	٤١٧٥٢٧	١٤٩,٥	٠,٠٠	٠,٣٦
الاسكندرية	٠	٣٣٣٩٠٧٦	١٠١٠,٠	٠,٠٠	٠,٣٠

المصدر : ١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء "الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٤" النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٦.

٢- بيانات الدراسة

اهم المشاكل والعقبات التي واجهت صندوق التنمية المحلية

على الرغم ما حققه صندوق التنمية المحلية من نجاح في ضواء امكاناته وموارده المتاحة الا ان هناك بعض المعوقات والمشاكل التي حدت من الاستفادة الكاملة من أنشطته ومشروعاته وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منه كاملة والتي تم الحصول عليها من خلال الدراسات السابقة والمقابلات الميدانية مع بعض من العاملين والمتعاملين مع الصندوق على كافة المستويات وهي:-

اولا مشاكل تتعلق بالصندوق وادارته:-

١. عدم تطوير نظم العمل في الصندوق بما يتلائم مع عديد من المتغيرات التي طرات على مدى خمس وعشرون عاما الماضية فقد ظلت موارد الصندوق المالية المخصصة للإقراض ثابتة دون تدعيم على الرغم من زيادة الإقبال على مشروعات الصندوق خلال السنوات الأخيرة واتساع خدماته لتشمل ٨٦,٨% من قرى الريف المصري. فصندوق التنمية المحلية في تمويل مشروعاته على ما أتيح له من موارد مالية في بداية عمله من خلال منحة أمريكية وفرت له نحو ١٥,٨ مليون جنيه تم العمل من خلالها ومازالت ادارة الصندوق الى الان تسير وفق بنود الاتفاقية الموقعة عند انشائه والتي تحدد السقف الائتماني لقروض الصندوق خلال العام المالي بمبلغ ال ١٥,٨ مليون جنيه على الرغم من تغير كثير من الظروف والارتفاع المتضاعف في الاسعار خلال تلك الفترة وعلى الرغم ايضا من توافر الامكانات المادية لدى الصندوق لمضاعفة سقف الاقراض.

٢. عدم وجود هيكل اداري وظيفي مستقل لصندوق التنمية المحلية حيث يعامل الى الان كصندوق خاص وجميع العاملين به منتدبون من مختلف ادارات جهاز بناء وتنمية القرية وهو ما يؤدي الى هروب كثير من الكفاءات الى اداراتهم الاصلية التي بها هيكل وظيفي واضح ضمانا للتقدم في السلم الوظيفي.

٣. انخفاض متوسط نصيب الوحدة المحلية القروية من اعتمادات الصندوق ومن ثم عدم قدرة الصندوق على تمويل عديد من المشروعات الواردة من بعض الوحدات المحلية القروية بالسرعة الواجبة مما يؤثر على استمرارية نشاط القائمين على الاقراض بتلك الوحدات بالسرعة الواجبة.

٤. أدى التركيز على تمويل نوعية معينة من المشروعات النمطية (مثل مشروعات الانتاج الحيواني والداجني) الى ضعف الدور التنموي لمشروعات الصندوق وعدم التوازن بين مختلف نوعيات ومجالات المشروعات.

٥. تركز العمل في مقر الصندوق بالقاهره مما يؤدي الى تاخر البت في طلبات الاقراض في كثير من الاحيان وعدم اتمام دورة الاقراض في الوقت المناسب.

٦. لا تلقى مشروعات الصندوق نفس المعاملة والمزايا الحكومية التي تلقاها مشروعات الصندوق الاجتماعي والأسر المنتجة سواء من حيث التمويل أو بعض المزايا الممنوحة مثل الإعفاء الضريبي مما يمثل ازدواجية في التعامل من جانب الدولة.

٧. تاخر صرف حوافز التحصيل الخاصة بالقائمين على تنفيذ ومتابعة القروض بالمحافظات والوحدات المحلية مما يؤدي الى ضعف الدوافع التي تشجعهم على توالي الانجاز.

٨. الاهتمام بالكم على حساب الكيف في تمويل المشروعات حيث ادى الاتجاه نحو تمويل المشروعات متناهية الصغر والتي تقل قدرتها على خلق فرص دخل حقيقية مستمرة الى ضعف الاثر الاقتصادي لمشروعات الصندوق، وتحولها الى مشروعات مساعدة في زيادة الدخل الاسري.

٩. عدم التوجيه الجيد لبرامج تدريبية متخصصة للقائمين على تنفيذ ومتابعة مشروعات صندوق التنمية المحلية في الوحدات المحلية والمراكز والمحافظة .

١٠. ضعف حملات الدعاية والترويج لمشروعات الصندوق واقتصارها في كثير من الاحيان على بعض المطويات البسيطة التي توزع خلال الاجتماعات والندوات الرسمية وما زال المواطن الريفي العادي في كثير من الاحيان لا يعرف وقد لا يسمع عن صندوق التنمية المحلية حتى في بعض الوحدات المحلية التي حصلت على قروض من الصندوق.

ثانيا مشاكل تتعلق بالمحافظات والوحدات المحلية:-

١. عدم قيام المحافظات بالفحص الدقيق للملفات قبل ارسالها الى الصندوق مما يؤدي الى تاخر وتراكم الملفات وقد يكون التاخير في كثير من الاحيان نتيجة عدم استكمال الاوراق او عدم استيفاء الضمانات او حتى نتيجة انخفاض نسبة السداد للوحدة المحلية القروية.

٢. أدى اعتماد الصندوق على الوحدات المحلية والكوادر التنظيمية والإدارية الموجودة بها الى عرقلة العمل في بعض الاحيان نتيجة لعدم تفهم تلك الكوادر وعدم قدرتها على تحمل المسئولية وعدم قناعة بعض منها باهمية الدور الذي يلعبه الصندوق وسلامة اجراءاته.

٣. تقاعس بعض القيادات بالوحدات المحلية عن اتخاذ الاجراءات القانونية تجاه المتخلفين عن سداد الاقساط يؤدي الى تراكم الاقساط المتاخرة وصعوبة السداد للمقترض وانخفاض نسبة سداد الوحدة مما يؤدي الى عدم استفادة الوحدة المحلية من قروض الصندوق وحرمان آخرين في حاجة اليها.

٤. الزيادة المستمرة في رسوم الخدمات (كهرباء – مياه – صرف صحى– رسوم المرور على الطرق) التي تقدمها الدولة بصفة عامة، يؤدى إلى أعباء غير متوقعة أو تزيد عما يمكن لتلك المشروعات إنفاقه في مقابل هذه الخدمات وخاصة في ظل الارتفاع المتوالي لمستلزمات الانتاج وضآلة استثمارات تلك المشروعات.

٥. ادى انخفاض قدرات الصندوق التمويلية وضعف نصيب الوحدات المحلية من القروض الى استئثار بعض رؤساء الوحدات واخصائي القروض بالمشروعات لذويهم ومعارفهم وحجب الاستفادة من تلك المشروعات عن باقي الاهالي.

ثالثا مشاكل تتعلق بالمتعاملين مع الصندوق:-

١. يمثل الحصول على ترخيص إقامة المشروع وأيضا التعامل مع العديد من أجهزة الدولة الإدارية كثيرا من المشكلات والمعوقات الإجرائية خاصة في مرحلتى إنشاء وبدء تشغيل المشروع مما يؤدى إلى انصراف الكثيرين عن فكرة إقامة مشروعاتهم وخاصة في القرى وفي مشروعات متناهية الصغر.

٢. انحصار النشاط التسويقي لأغلب المشروعات المقدمة في الإطار الجغرافي الملاصق لها، واعتمادها في المقام الأول على البيع المباشر للعملاء الأمر الذى ينعكس على أنماط الإنتاج التي تتبعها تلك المشروعات وضعف قدرتها التسويقية وتعرضها لعديد من المعوقات الناتجة ضيق السوق.

٣. افتقار القائمين على تنفيذ المشاريع الى المهارات الأساسية في إدارة الأعمال والمحاسبة وإمساك الدفاتر، مع عدم القدرة على الحصول على الخدمات الإستشارية والمساعدة، بالإضافة إلى الإفتقار للمهارات المتعلقة بتنظيم عملية الإنتاج لتحقيق أعلى عائد بأقل تكلفة، حيث يكتفي القائم على المشروع بدرايته بالامور الفنية المتعلقة بالانتاج والتسويق احيانا ويهمل تماما الجوانب الادارية.

ومع ذلك فقد استمر الصندوق في القيام بمهامه على مدى خمس وعشرون عاما نما خلالها نشاطه وتنامت موارده (على الرغم من عدم استهدافه الربح) وبالاضافة الى ذلك ازدادت خبراته وارتفعت كفاءة جهازه الاداري والفني بحيث اصبح يضم مجموعة من الخبرات المتميزة في دراسات الجدوى وفحص المشروعات كما زادت مع الوقت ثقة كثير من المتعاملين معه سواء من العاملين بالوحدات المحلية، او المستفيدين من قروض الصندوق، ولكن تظل علامة الاستفهام القائمة حول كيفية تفعيل دور الصندوق والاستفادة من تجاربه وخبراته في احداث تنمية اقتصادية حقيقية في الريف المصري وهو ما سيتم التعرض له في الفصل التالي.

الفصل الثالث

نحو استراتيجية مقترحة لتطوير العمل بصندوق التنمية المحلية

في ضوء ماتم التعرض له خلال الفصل الاول لنشأة صندوق التنمية المحلية وسياسته الائتمانية وتنظيمه واسلوب ادارته، وما تم تحليلة في الفصل الثاني للانشطة والمشروعات التي قام المشروع بتمويلها خلال فترة الدراسة، ومدى تاثير التغير في السياسات المتبعة على انشطة الصندوق، وما انتهى اليه هذا الفصل من عرض للمشاكل التي واجهت الصندوق والتي حدت من الاستفادة الكاملة من مشروعاته وعدم تحقيقه اهدافة كاملة فان هذا الفصل سوف يتناول السبل المختلفة التي يمكن اتباعها لعلاج تلك المشاكل وذلك من خلال عرض مقترح لاستراتيجية تطوير العمل بالصندوق لكي يتعاظم دوره ويسهم في التنمية الاقتصادية في كافة بقاع الريف المصري.

ويتضمن المقترح التالي لاستراتيجية تطوير العمل بالصندوق امكانية تنفيذها على ثلاث مراحل زمنية متتالية حتى يتواكب تنفيذ كل منها مع الاعداد الفني والاداري والمالي لمتطلبات المرحلة التالية لها، على ان يكون ذلك من خلال سياسات واضحة المعالم وآليات لها القدرة على القيام بالاعباء الملقاه على عاتقها، مع ضرورة ان يكون هناك موافقة حكومية مسبقة على تنفيذ تلك الاستراتيجية وتوفير الدعم المالي والفني لها.

ويتضمن الجزء التالي عرضا للمراحل الزمنية الثلاث المقترحة لتطوير العمل بصندوق التنمية المحلية و هي:-

المرحلة الاولى : تطوير ودفع اليات العمل في الصندوق وفق للامكانات المتاحة حاليا:

تتناول تلك المرحلة تطوير ودفع اليات العمل في الصندوق وفق للامكانات المادية والفنية والبشرية المتاحة حاليا، وذلك من خلال بعض المقترحات التي يمكن تطبيقها في المدى العاجل ولا تحتاج الى تغييرات تنظيمية ومؤسسية كبيرة وانما يمكن البدء من خلال الوضع الحالي مع تمهيد الطريق للتغيرات التالية من خلال الاعداد الفني والاداري والمالي للمرحلة الثانية من عملية التطوير. ومن ثم فمن المتوقع ان تستمر تلك المرحلة من ٢-٣ سنوات وتتضمن العمل في اتجاهين رئيسيين :-

اولا بعض جوانب التطوير التي يمكن تطبيقها في المدى العاجل :-

١. التوقف حاليا عن إقراض المشروعات التي تحتاج رؤوس أموال كبيرة نسبيا (مثل سيارات نصف النقل والجرارات الزراعية) حيث تتوافر جهات أخرى ترعاها الدولة لإقراض هذه المشروعات .

٢. تبسيط اجراءات الحصول على القروض وتقليل الفترة الزمنية التي تمر فيما بين تقدم المقترض للحصول على القرض واستلامه القرض وذلك عن طريق اعداد برنامج تدريبي عميق ومكثف لاثنين من العاملين بادارة التنمية بكل محافظة وذوي الخبرة السابقة في التعامل مع الصندوق، على ان تكون مهمتهم الاساسية بعد الحصول على التدريب العمل كمندوبين متخصصين للصندوق (خلال تلك المرحلة) في محافظاتهم بحيث يمكنهم دراسة الطلبات المقدمة من المواطنين والواردة من الوحدات المحلية واستيفائها وتسليمها في الجهاز مستوفاه، على ان يتم عقد لقاء دوري لهؤلاء المندوبين المتخصصين (في الاحد الاول من كل شهر مثلا) لاستعراض المشكلات التي واجهتهم خلال الشهر المنقضي ونسب السداد

الخاصة بمحافظاتهم وما تحتوية من مراكز وقرى واهم تعليمات العمل التي اصدرها الصندوق خلال الفترة المنقضية من آخر اجتماع.

٣. التركيز خلال الفترة الحالية بصفة أساسية على المشروعات المنتجة والتي تساعد على مواجهة مشاكل الأسرة المصرية والتي تتيح اكبر عدد من فرص العمل المنتجة والمستمرة وبأقل تكلفة استثمارية ممكنة ومن أمثلة ذلك :

- مشروعات المناحل والثروة الداجنة والحيوانية المنزلية وما يرتبط بها من صناعات غذائية وحرفية مكملة لها .
- مشروعات تجفيف وتعبئة وتسويق السلع الغذائية والتي تعتمد بصفة أساسية على موارد البيئة المحلية (التصنيع الزراعي) .
- مشروعات الصناعات البيئية والحرفية الصغيرة التي تعتمد على الموارد البيئية مثل مشروعات الخزف وورش الكريتال وورش النجارة الصغيرة وغيرها .
- مشروعات الحرف اليدوية والمحافظة على صناعات التراث التي تتميز بها بعض القرى مثل الثياب البدوية المطرزة بشمال سيناء والأقصر وصناعات الحرير الطبيعي والسجاد اليدوي والمنتجات اليدوية المتميزة ببعض قرى محافظة الجيزة ومنتجات الالباستر والرخام اليدوية .

٤. حصر موقف المشروعات المتعثرة في السداد وحث الوحدات المحلية لتصفية اوضاعها سواء من خلال اتخاذ الاجراءات القانونية او اعادة الجدولة مع منح تيسيرات اضافية لجدولة تلك المشروعات.

ثانيا الاعداد الفني والاداري والمالي للمرحلة الثانية:-

١. اتخاذ الاجراءات الخاصة بتعديل اللوائح المالية التي تحكم عمل الصندوق حتى يرتفع السقف الائتماني للصندوق الى ٦٠ مليون جنيه والذي يضمن الاستخدام الاقتصادي الكامل لراس مال الصندوق والذي بلغ ٥٧ مليون جنيه في ٢٠٠٤/٧/١ على ان تكون قابلة للزيادة وفقا للطلب على قروض الصندوق وتوافر السيولة النقدية.

٢. اعادة تنظيم ودعم إدارة الصندوق وهي الجهة المسئولة عن إعداد وتنفيذ ومتابعة عمليات الصندوق فنيا وماليا وإداريا، ويتولى رئاستها المدير التنفيذي للصندوق، ويقوم بتيسير عمل الإدارة مجموعات عمل يحدد اختصاصات عمل كل منها لائحة تنظيم العمل الداخلي للصندوق التي يجب اعادة تحديثها وتحديد الهيكل الوظيفي للصندوق على ان يتم زيادة عدد العاملين به تدريجيا لمواجهة اعباء العمل واحتياجاته في المراحل التالية لعمل الصندوق مع توفير التدريب المناسب لهم.

٣. اعداد وتجهيز المكاتب الفرعية التي يقترح افتتاحها في المرحلة التالية للصندوق بعواصم المحافظات واعداد الدورات التدريبية الكافية للمرشحين للعمل في تلك المكاتب.

المرحلة الثانية : بدء التوسع في انشطة وآليات الصندوق:

تتناول تلك المرحلة بدء التوسع في انشطة وآليات الصندوق بعد دعم الامكانات المادية والفنية والبشرية المتاحة له، وذلك من خلال بعض المقترحات الخاصة بتطوير العمل في صندوق التنمية المحلية وتحتاج الى بعض التغييرات التنظيمية والمؤسسية التي يمكن ان تاخذ بعض الوقت ومن ثم يمكن تطبيقها في المدى القصير والمتوسط وهذه التغييرات ضرورية نظرا لان ادارة الصندوق ما زالت الى الان تسير وفق

بنود الاتفاقية الموقعة عند انشاءة منذ نحو ربع قرن على الرغم من تغير كثير من الظروف والاوضاع التي تحتم ضرورة البحث عن ايسر السبل التي يمكن من خلالها اعادة تنظيم وهيكلة صندوق التنمية المحلية بما يضمن توافر الامكانات البشرية الكفؤة والمؤهلة لتحقيق الاهداف الانمائية للصندوق ووضع الاستراتيجية التي يمكن ان تناسب التوجهات المستقبلية للصندوق، وبالاضافة الى ذلك يتم خلال تلك المرحلة الاعداد الفني والاداري والمالي للمرحلة الثالثة من عملية التطوير. ومن ثم فمن المتوقع ان تستمر تلك المرحلة من ٣-٥ سنوات وتتضمن العمل في اتجاهين رئيسيين :-

اولا بعض جوانب التطوير التي يمكن تطبيقها في المدى المتوسط :-

١. اقامة مكاتب فرعية للصندوق بعواصم المحافظات للقيام بفحص طلبات الاقتراض واعداد دراسات الجدوى المبدئية لها على ان لا ترسل تلك المكاتب الى ادارة الصندوق سوى طلبات الاقتراض المستوفيه جميع الشروط بما فيها تحقيق نسب السداد المطلوبة.
٢. تشجيع إقامة وتطوير الورش الحرفية والمصانع الصغيرة التي لا تحتاج الى استثمارات كبيرة وتحقق فرص عمل فعلية ومستمرة ويمكن ان يتم ذلك من خلال التعاون مع جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى التابع لوزارة التنمية المحلية لما له من خبرة في هذا المجال.
٣. تحفيز نشر مشروعات معينة خلال الفترة القادمة مثل مشروعات التصنيع الريفي وعلى وجه خاص مشروعات الورش الحرفية والصناعات الصغيرة ، ومشروعات الصناعات الزراعية والبيئة المنزلية، ومشروعات صناعات الألبان . وذلك بتقديم مجموعة من الحوافز التالي بيانها :

أ- بالنسبة لتكلفة الإقراض تضاف نسبة خفض ٤% الى نسبة الخفض المعمول بها بالصندوق والمتعلقة بنوعية المقترض ونوعية المشروعات وموقعه ليصبح اجمالى نسبة الخفض بحد أقصى ٣٠% من سعر الخصم المعلن من البنك المركزي فى بداية السنة المالية .

ب- فيما يتعلق بفترة السماح يجب ان تشمل فترة التجهيز وتشغيل دورة إنتاج واحدة على أن يبدأ السداد من عائد ثاني دورة إنتاج للمشروع .

ج- اما حجم الإقراض فيحدد السقف الانتمائى للمقترض الفردي الواحد بحد أقصى عشرة ألاف جنيه وإذا تعدد المقترضين الأفراد فى مشروع واحد يكون الحد الأقصى للقرض للمشروع الواحد ٥٠ ألف جنيه. ويتم التركيز على المشروعات التي تحتاج الى قروض صغيرة ومتوسطة بصفة أساسية وتنخفض معها تكلفة فرصة العمل .

د- بالنسبة لمكون القرض فباستثناء المشروعات الصغيرة التي لا يتجاوز تمويلها (٣٠٠٠ جنيه) يكون المكون عبارة عن معدات او آلات او تجهيزات بما لايقل عن ٨٠% ، ومستلزمات تشغيل ما لا يزيد عن ٢٠% .

ه- فى حالة عدم كفاية الضمانات التي يوفرها طالب القرض يمكن لطالب القرض التامين على المشروع ضد مخاطر الائتمان لدى شركة ضمان المخاطر .

و- بالإضافة الى المستندات المطلوب توفيرها طبقا للنظام الحالي يجب أن يتضمن ملف المشروع ترخيص إقامة المشروع او ما يثبت البدء في اتخاذ اجراءات الترخيص، وكذلك موافقة الكهرباء على إقامة المشروع عند اللزوم، وموافقة البيئة على إقامة المشروع عند اللزوم كذلك.

ز- يقوم الصندوق بتقديم دعم لهذه المشروعات على شكل فرص تسويقية مجانية من خلال الاشتراك فى المعارض التي ينظمها أو تشارك فيها الوزارة وذلك بعرض المنتجات الجديدة والمتميزة والتي تتصف بارتفاع الجودة والأسعار المناسبة للمستهلك محدود الدخل على أن يتخذ الجهاز والصندوق الإجراءات التنفيذية لتدبير تكلفة هذا الدعم .

ح- تنظيم دورات تدريبية متخصصة على كل نوعية من تلك المشروعات لتدريب المقترضين الراغبين في الاقتراض وليس لديهم خبرة كافية ويبدوا حاجتهم الى التدريب عند التقدم بطلب الحصول على القرض.

ط- يتم الترويج لهذه النوعيات من المشروعات من خلال خطة عمل اعلامية تتناسب مع خطة التوسع بدءا من الاجتماعات واللقاءات (اجتماعات لجان شروق – الدورات التنشيطية) واي اجتماعات أخرى ينظمها الصندوق بالوحدات المحلية والمحافظات، كذلك وسائل الأعلام الأخرى المتاحة والملصقات المختلفة والإعلانات والكتيبات والنشرات الدورية مع توفير التمويل اللازم لها.

ي- تشجيع المقترضين على الانتظام في تسديد القروض على ان يتم تقديم بعض الحوافز لمن ينهي سداد قرضه في المواعيد المحددة مثل:-

- منح المقترض المنتظم في السداد نسبة خفض من آخر قسط يتم سداده في موعده المحدد.
- اعطاء المقترض المنتظم في السداد اولوية في الحصول على قرض جديد للتوسع او لاقامة مشروع آخر على ان يعطى نسبة خفض اضافية في هذه الحالة.
- توزيع جوائز عينية على المقترضين الذين اقاموا مشروعات ناجحة وانهوا سداد اقساطهم بانتظام وذلك خلال احتفال عام على مستوى المحافظة.
- دعوة المقترضين الذين اقاموا مشروعات ناجحة وانهوا سداد اقساطهم بانتظام لالقاء محاضرات عملية عن تجربتهم خلال الدورات المتخصصة التي يتم تنظيمها للمقترضين الجدد.

ثانيا الاعداد الفني والاداري والمالي للمرحلة الثالثة:-

١. دراسة امكانية تعديل استراتيجية عمل الصندوق واتخاذ الاجراءات الادارية اللازمة لادماج صندوق التنمية المحلية ضمن الهيكل الاداري والتنظيمي لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية بما يضمن تواجد هيكل وظيفي صاعد شفاف لموظفي الصندوق وان تكون لهم درجاتهم الوظيفية محددة المهام واضحة الاختصاصات على ان يتم وضع القواعد الخاصة بعمل الصندوق كصندوق تنموي يهدف بالدرجة الأولى إلى تدعيم التنمية الاقتصادية في قطاع المحليات والقرية على وجه التحديد مع ضمان الحفاظ على استقلالية اموال الصندوق والعمل على تنميتها.

٢. اعادة تنظيم وتشكيل مجلس ادارة صندوق التنمية المحلية بحيث يشمل تمثيل اكبر لممثلي المحافظات فبالاضافة لتواجد اثنين من سكرتيري عموم المحافظات، يتم اضافة ثلاثة من مديري إدارات التنمية، واربعة من رؤساء المكاتب الفرعية للصندوق المقترح اقامتها، وخمسة من رؤساء الوحدات المحلية النشطة في التعامل مع الصندوق، بالاضافة الى ثلاثة من اقدم الاخصائين المسئولين عن قروض صندوق التنمية المحلية بالمحافظات.

٣. اعادة تنظيم وتشكيل لجنة القروض والتي تعد بمثابة اللجنة الاستشارية الفنية التي ترفع توصياتها إلى مجلس إدارة الصندوق، على ان تشكل اللجنة برئاسة اقدم وكيل وزارة بالجهاز، وتضم في عضويتها

ممثلين عن الإدارات الفنية بجهاز بناء وتنميه القرية المصرية، وجهاز الصناعات الحرفية واساتذه الجامعة من ذوى الخبرة في التمويل وتقييم مشروعات التنمية المحلية، والمدير التنفيذي لصندوق التنمية المحلية على ان تضم اللجنة كذلك اثنين من اقدم الموظفين بصندوق التنمية المحلية واكثرهم خبرة على ان يكون راي تلك اللجنة الزاميا وليس استشاريا فيما يخص الجوانب المتعلقة بالنواحي الفنية المتعلقة بالموافقة على القروض.

المرحلة الثالثة : التوسع والانطلاق في انشطة وآليات الصندوق:

تتناول تلك المرحلة التوسع والانطلاق في انشطة ومشروعات الصندوق بعد الدعم الكامل للامكانات المادية والفنية والبشرية للصندوق، وذلك من خلال بعض المقترحات الخاصة بانطلاق العمل في صندوق التنمية المحلية وهي مقترحات تحتاج الى عديد من التغييرات التنظيمية والمؤسسية التي يمكن ان تاخذ بعض الوقت ومن ثم يمكن تطبيقها في المدى الطويل وتتضمن :-

١. الاستمرار في دعم موارد الصندوق المالية لكي يصل السقف الائتماني للصندوق الى نحو ٣٠٠ مليون جنيه بعد خمس سنوات من بداية تلك المرحلة والذي يضمن قيام الصندوق بدورة التنموي ويمكنه من تلبية كافة الطلبات الواردة الية بعد الانتشار المتوقع نتيجة اتباع الاجراءات السابق الاشارة اليها.

٢. استكمال اقامة المكاتب الفرعية للصندوق بعواصم المحافظات مع امكانية اقامة مكاتب اخرى في بعض عواصم المراكز الادارية التي تدعو الحاجة اليها في ضوء نشاطها خلال الفترة السابقة..

٣. الترويج للمشروعات التي يدعمها ويحفزها الصندوق وذلك باعداد دراسات جدوى مبسطه لها وتوزيعها على الوحدات المحلية سواء في صورة كتيبات صغيرة او ملصقات واضحة على ان يوضح بها المحفزات التي يقدمها الصندوق لتلك النوعية من المشروعات.

٤. الترويج لفكرة تكوين جمعيات تعاونية متكاملة في بعض القرى التي يمول بها مشروعات التصنيع الريفي على ان تضم في عضويتها كافة المشاركين من منتجين ومشاركين في كافة عمليات التصنيع المختلفة حتى تصل بالمنتج النهائي، على ان يتم تنفيذ تلك الفكرة على قريتين أو ثلاث قرى على سبيل التجريب، وان يتم اختيار تلك القرى من القرى التي ليس لها تجارب سابقة في التصنيع حتى لا تحمل التجربة بمشاكل وأخطاء الماضي، على ان يتم تقديم الدعم الفنى لها من خلال ميزانية الصندوق .

٥. تحديث نظام صرف الحوافز المادية الخاصة بالتحصيل بحيث يتم صرفها بصورة دورية ومنتظمة ومحددة الاطراف اولا باول واعلام الاطراف الحاصلين عليها بقواعد الصرف بشفافية ووضوح.

٦. وضع خطة متطورة مستقلة طويلة الاجل للتدريب في صندوق التنمية المحلية سواء المتعلق بتدريب العاملين بالصندوق او المتعلق بتدريب المتعاملين مع الصندوق بالمحافظات او ذلك المتعلق بتدريب المقترضين انفسهم حسب احتياجاتهم، على ان تكون تلك الخطة محددة الاهداف والمستهدفين وبحيث تتماشى مع الخطط المستقبلية للصندوق.

٧. وضع خطة للترويج لمشروعات صندوق التنمية المحلية يشارك فيها المتخصصون وباستخدام مختلف الوسائل الاعلامية الممكنة في حدود الامكانات المتاحة وذلك عقب الاستقرار على شكل واطار عمل الصندوق خلال المراحل التالية.

المراجع والدوريات

١ - ابراهيم محرم "تجربة صندوق التنمية المحلية في التنمية الشاملة والتصنيع التكاملي للقرية المصرية" جهاز بناء وتنمية القرية المصرية -فبراير ٢٠٠١.

٢ - إبراهيم محرم "التنمية الريفية" سلسلة التثقيف التعاوني، العدد ١٢، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني ١٩٩٠.

٣ - إبراهيم محرم "شروق – التنمية الريفية" مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، الطبعة الثانية، سبتمبر ١٩٩٧.

٤ - ابراهيم محرم "مستقبل تنمية وتطوير القرية المصرية في ظل البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة شروق" ندوة مستقبل التنمية ودور المشروعات الصغيرة، معهد التخطيط القومي، يناير ١٩٩٦.

٥ - الجمعية العلمية المركزية للتنمية المحلية والاقليمية المتكاملة (لارسيد) "ندوة التنمية الريفية في مصر بين الماضي والحاضر والمستقبل رؤية تحليلية لبرنامج شروق" القاهرة ٢١-٢٢ اكتوبر ١٩٩٨.

٦ - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية " دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية" أغسطس ٢٠٠١.

٧ - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية "صندوق التنمية المحلية" بيانات غير منشورة.

٨ - محمد مرعي حسين "دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمشاركة الشعبية في خطط وبرامج التنمية الريفية" رسالة دكتوراه، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ٢٠٠٠.

٩ - وزارة التنمية الريفية "البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة شروق" وزارة التنمية الريفية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، مارس ١٩٩٨.

١٠ - سمير عريقات واخرون "المشروعات الصغيرة في اطار التنمية الشاملة" معهد التخطيط القومي مذكرة خارجية رقم ١٦٢٢ يوليو ٢٠٠٤.

١١ - وزارة التخطيط "الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) وخطة عامها الأول" أبريل ٢٠٠٢

١٢ - عماد محمد عبد القادر ابراهيم "الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبعض المشروعات التي يمولها صندوق التنمية المحلية بمحافظة الغربية" رسالة ماجستير، كلية الزراعة جامعة الازهر ٢٠٠٤.